



المدرسة في لبنان: أرقام ومؤشرات

لمحة حول بعض مؤشرات التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان
من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

إعداد

مكتب البحوث التربوية

قراءة وتحليل

أ. د. سوزان عبد الرضا أبو رجيلي د. كيتا نعمة حنا

إعداد الجداول والرسوم

بريجيت القدوم
جاك قاصوف
كارول أبو ناصيف
عصام المصري

متابعة وتنسيق

آليان شمشوم
علي زعيتر

إشراف عام ومراجعة

د. ندى عويجان

شكر خاص إلى مكتب التعاون التربوي التابع للسفارة الفرنسية في لبنان لدعمه التقني والتربوي في إصدار هذا الكتيب.

وشكر للخبير التربوي الفرنسي المساعد السابق لمدير دائرة الإحصاء والتخطيط والأداء في وزارة التربية الفرنسية السيد جان كلود ايمن لمتابعته هذا الإصدار في جميع مراحلها.

الإنتاج التقني والطباعي: مكتب التجهيزات والوسائل التربويّة

تصميم وإخراج: ربيكا الحداد

تمّت الطباعة في مطبعة المركز التربويّ للبحوث والإفتاء

© جميع الحقوق محفوظة للمركز التربويّ للبحوث والإفتاء

في خضم ورشة التطوير التربوي، لا بد أن يكون لنا محطات نتعرف فيها عن كَثب إلى مسار نظام التعليم العام ما قبل الجامعي، فنثمن إنجازاتنا لنصوّب خططنا بناء على الحاجات المستجدة. فالتطوير التربوي هو نتيجة قرارات وسياسات تربويّة، تبنى على المؤشّرات والتحليلات للواقع التربوي وتنتج من أرقام وأبحاث مقنّنة يقوم بها باحثون وخبراء ومعلوماتيون واختصاصيون وفنيّون.

من هذا المنطلق، يصدر المركز التربوي للبحوث والإنماء باقة من المؤشّرات الأساسيّة حول التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان في خلال السنوات الأخيرة. تشمل جداول الكتيّب ومؤشّراته جميع التلامذة اللبنايين وغير اللبنايين الذين يتابعون المنهج اللبناني. كما عرضت المعطيات وفاقاً لقطاع التعليم، وحجم المدرسة، ولغة التدريس، وتناولت تطوّر نتائج عدد الصفوف وأعداد المعلمين وتوزّع فئاتهم العمرية ومعدل تطوّر نتائج الامتحانات الرسميّة والمشاركة في الاختبارات الدوليّة وغيرها من المؤشّرات.

تأتي هذه الخطوة امتداداً لمنشورات سابقة حول المؤشّرات التربويّة في لبنان، وتعتبر بمثابة العدد الأول من إصدار دوري للمركز التربوي حول المؤشّرات التربوية في لبنان. وإنني أقدر عاليًا الجهود المبذولة لإنجاز هذا الكتيّب، وأقدر التعاون مع الجانب الفرنسي والجانب اللبناني في مكتب البحوث التربويّة ومكتب التجهيزات والوسائل التربويّة.

الشراكة الحقيقية بين الشعب والدولة، وبين مختلف القطاعات، هي السبيل الأمثل للوصول إلى الغايات الوطنية والتربوية المرجوة.

بالترية نبني معًا، هذا هو شعارنا وقناعتنا وخيارنا.

رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء بالتكليف

الدكتورة ندى عويجان

الباب الثالث: لغة التعليم الأجنبية الأولى في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017.

مؤشر 9 18
التلامذة اللبنانيون وفقاً للغة التعليم الأجنبية الأولى.

مؤشر 10 19
التلامذة اللبنانيون وفقاً لقطاع التعليم واللغة الأجنبية الأولى.

مؤشر 11 20
التلامذة اللبنانيون وفقاً للغة التعليم الأجنبية الأولى والمرحلة.

الباب الرابع: أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017.

مؤشر 12 21
عدد أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة وفقاً للوضع الوظيفي.

مؤشر 13 22
توزع المعلمين وفقاً لأعلى شهادة في خلال العام الدراسي 2016-2017.

مؤشر 14 23
توزع المعلمين وفقاً لقطاع التعليم في خلال العام الدراسي 2016-2017.

مؤشر 15 24
توزع المعلمين حسب الفئات العمريّة وفقاً للقطاع في خلال العام الدراسي 2016-2017.

مؤشر 16 25
معدل التلامذة للمعلم الفعلي وفقاً للقطاع.

مؤشر 17 26
معدّل ساعات التعليم الأسبوعيّة للمعلم الواحد.

مؤشر 18 27
متوسط عدد التلامذة في الشعبة ضمن كل صف دراسي.

مقدّمة 3

تمهيد 7

الباب الأول: تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017.

مؤشر 1 8
تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي.

مؤشر 2 9
التلامذة وفقاً لقطاع التعليم.

مؤشر 3 10
التلامذة وفقاً لمرحلة التعليم.

مؤشر 4 11
تلامذة لبنان وفقاً للصف.

مؤشر 5 12
التلامذة غير اللبنانيين.

الباب الثاني: الشبكة المدرسيّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 لغاية 2016-2017.

مؤشر 6 15
عدد المدارس وفقاً لقطاع التعليم.

مؤشر 7 16
حجم المدارس وفقاً لقطاع التعليم (للتلامذة اللبنانيين فقط).

مؤشر 8 17
عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 100 تلميذ وفقاً لقطاع التعليم.

الباب السابع: موقع لبنان وفقاً لنتائج دراسات التقييم الدولية عام 2015.

- مؤشر 26 52
نتائج التلامذة بعمر 15 سنة في اختبار الـ PISA في العام 2015.
- مؤشر 27 56
نتائج تلامذة الصف الثامن أساسي في اختبار الـ TIMSS في العام 2015.
- مؤشر 28 59
نتائج TIMSS Advanced للصف الثالث الثانوي فرع العلوم العامة في العام 2015.

خلاصة عامة.

الباب الخامس: تطوّر معدل وصول تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017.

- مؤشر 19 28
معدل وصول التلامذة للبنانيين بين الصف الأول والصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي وفقاً لقطاع التعليم.
- مؤشر 20 29
معدل وصول التلامذة للبنانيين بين الصف السابع والصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي وفقاً لقطاع التعليم.
- مؤشر 21 30
معدل وصول التلامذة للبنانيين بين الصف الأول الثانوي والثالث الثانوي وفقاً لقطاع التعليم.

الباب السادس: تطوّر نتائج الامتحانات الرسميّة من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017.

- مؤشر 22 32
نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة.
- مؤشر 23 35
نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة.
- مؤشر 24 45
مستويات تحصيل التلامذة في الامتحانات الرسميّة لشهادة الثانوية العامة وفقاً للمواد التعليمية وللشروع بين العامين 2016 و2017.
- مؤشر 25 49
نسبة المشتركين والناجحين في شهادة الثانوية العامة وفقاً لكل قطاع لكل فرع في العام 2016-2017.

يعتبر الحق بالمعرفة والحق بالحصول على المعلومات في عصرنا الحالي من أبرز حقوق المُواطن، ومن أهمّ مسؤوليّات الدولة تجاهه. إن تكريس التربية في لبنان على أنّها «من أولويات الأعمال الوطنيّة»، ضمن مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي عام 1997، يتجسّد عملياً من خلال اضطلاع الدولة بواجب نشر المعرفة بغية إطلاق النقاش حول السبل الآيلة إلى تطوير النظام التربوي.

من هنا، واستكمالاً لمجموعة من الإصدارات السابقة حول تطوّر التعليم العام في لبنان «مؤشّرات حول التعليم العام في لبنان للعام الدراسي 1999-2000» و«تطور المؤشّرات التربوية من العام الدراسي 2002 إلى العام الدراسي 2010»، يُطلق المركز التربوي للبحوث والإنماء مؤشّرات تربويّة بحلّة جديدة. تتوجّه هذه الوثيقة إلى الهيئات التربويّة وإلى المجتمع اللبناني واضعّة تحت تصرّفه ثلّة من المؤشّرات التربويّة الأساسيّة، التي من شأنها الإضاءة بلمحة على واقع نظام التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية العام الدراسي 2016-2017. تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتيّب يتضمّن أعداد التلامذة اللبنانيين وغير اللبنانيين الذين يتابعون المنهج اللبناني في دوام قبل الظهر والتلامذة غير اللبنانيين الذين يتابعون المنهج اللبناني في دوام بعد الظهر.

يتكوّن هذا الإصدار من أبواب سبعة: (1) التلامذة، (2) الشبكة المدرسيّة، (3) لغة التعليم الأجنبيّة الأولى، (4) أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة، (5) معدل وصول التلامذة، (6) نتائج الامتحانات الرسميّة، (7) موقع لبنان وفقاً لنتائج دراسات التقييم الدوليّة. وقد اقتصر على هذه الجوانب في الإصدار الأول، على أن تصدر في الإصدارات اللاحقة مؤشّرات إضافيّة تطول مظاهر مهمّة أخرى. يتضمّن كل باب مجموعة من المؤشّرات الموزّعة وفقاً لمتغيّرات عدّة، مستندة إلى أعداد و/أو نسب مئوية و/أو معدّلات و/أو مستويات تحصيل. وقد تمّ إرفاق كلّ منها بقراءة وصفيّة وتحليليّة، في ضوء المعطيات المتوافرة.

عسى أن يسهم هذا الكتيب في تكوين صورة علمية عن وضع النظام التعليمي في لبنان لدى القارئ المتخصص وغير المتخصص، وفي رفع مستوى الوعي حول خصائصه وآفاق تطويره.

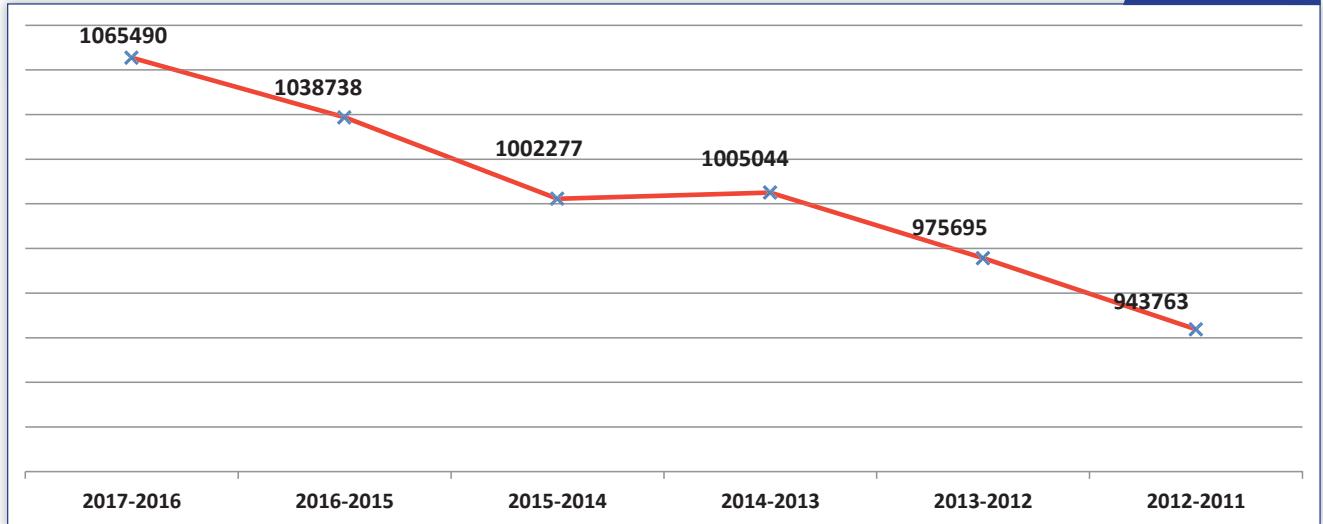
رئيسة مكتب البحوث التربوية
د. كيتا حنا

الباب الأول: تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2012-2011 ولغاية 2017-2016

يحتوي هذا الباب خمسة مؤشرات مرتبطة بأعداد تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي¹، وتوزعهم وفقاً لقطاع التعليم والمرحلة وللصف. كما أنه يتضمن مؤشراً حول أعداد التلامذة غير اللبنانيين الذين يتابعون المناهج اللبنانية في مدارس قبل الظهر والتلامذة غير اللبنانيين الذين يدرسون في المدارس الرسمية المعتمدة لتدريس غير اللبنانيين في دوام بعد الظهر، وإلى إبراز تطوّر هذه المؤشرات في خلال السنوات الست الماضية.

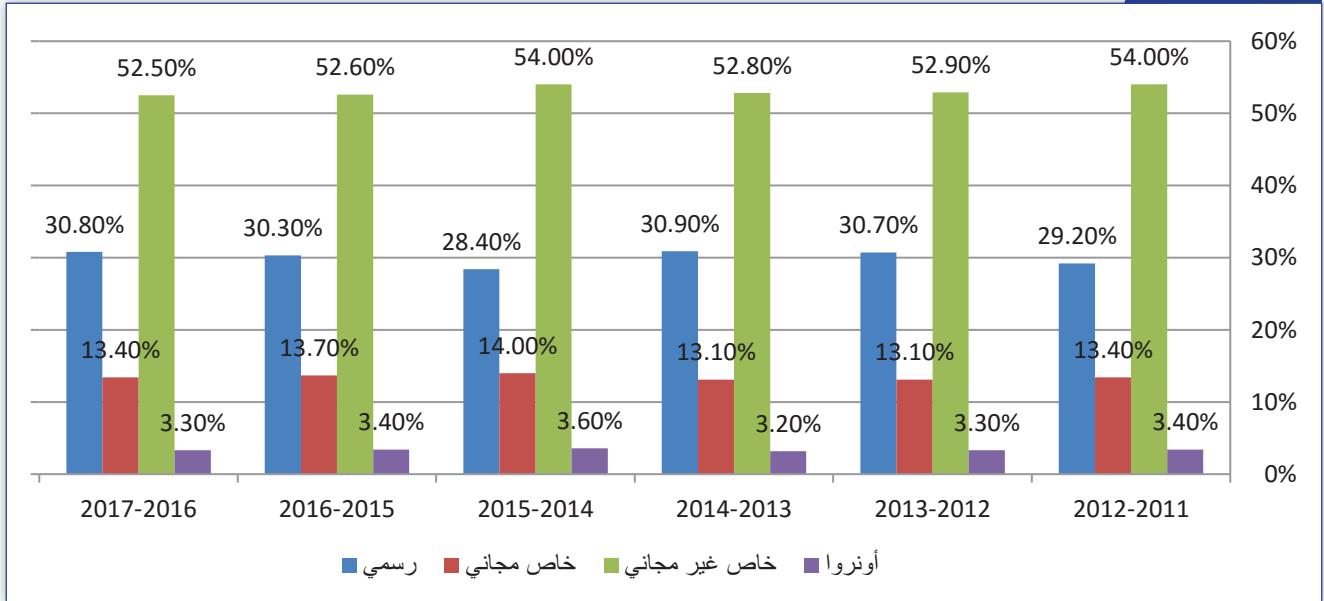
تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي

مؤشر 1



تزايد العدد الإجمالي للتلامذة في التعليم العام ما قبل الجامعي من 943763 تلميذاً في العام الدراسي 2012-2011، إلى 1065490 تلميذاً في العام الدراسي 2017-2016، أي بزيادة 121727 تلميذاً وبنسبة 12,9%. يعطي هذا المؤشر فكرة عامّة عن حجم التلامذة في التعليم العام. لا تكتمل الصورة حول هذا الموضوع إلا من خلال مؤشرات التسجيل الخام والصافي، وتوزعها وفقاً لمتغيّرات رئيسيّة مثل الجنس والمنطقة.

١- إن الأعداد الواردة في هذا الباب تشمل التلامذة اللبنانيين وغير اللبنانيين، الذين يتابعون المناهج اللبنانية، باستثناء التلامذة غير اللبنانيين الذين يدرسون في المدارس الرسمية المعتمدة لتدريس غير اللبنانيين في دوام بعد الظهر بتمويل من الجهات الدولية المانحة وبإشراف وحدة إدارة البرامج في وزارة التربية والتعليم العالي PMU، إلا ضمن المؤشر المخصص لهؤلاء التلامذة.



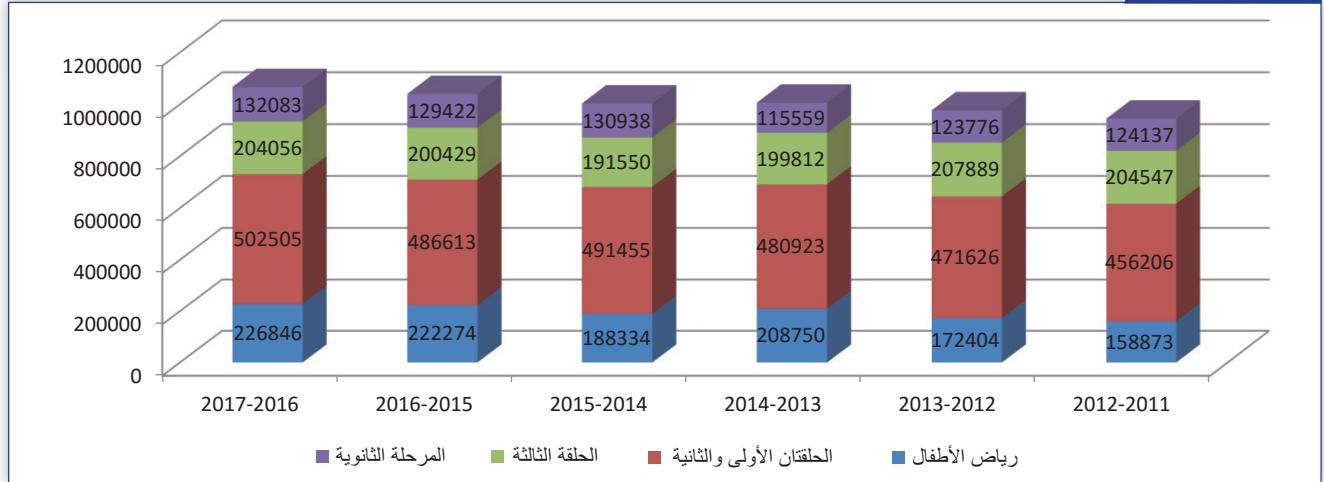
ارتفع عدد تلامذة التعليم العام قبل الجامعي ما بين الأعوام الدراسية 2012-2011 و2017-2016 في جميع قطاعات التعليم بنسبة تزايد بلغت 12,9%.

رغم تسجيل تراجع في العام الدراسي 2015-2014، شهد القطاع الرسمي تزايداً في عدد التلامذة من 275655 إلى 327951 تلميذاً بمعدل بلغ + 19%. غير أن حصة تلامذة هذا القطاع من مجموع تلامذة لبنان شهدت ثباتاً نسبياً. ويمكن تفسير هذا التزايد جزئياً إلى ارتفاع عدد التلامذة غير اللبنانيين الوافدين بسبب الأزمة في سوريا والعراق الذين يتابعون المناهج اللبنانية في هذا القطاع، أو إلى التحاق تلامذة القطاع الخاص المجاني نتيجةً للخيارات الأسرية أو للاصطفاء الذي تعتمد إليه بعض إدارات المدارس الخاصة غير المجانية، رغبةً منها في الحفاظ على نسب نجاح عالية في صفوف الشهادات الرسمية. ويمكن أن يعكس ذلك واقع حراك تلامذة لبنان بين القطاع الخاص غير المجاني والرسمي بدءاً من الحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي.

سجل القطاع الخاص المجاني بدوره تزايداً في عدد تلامذته من 126240 في العام الدراسي 2012-2011 إلى 142515 تلميذاً في العام الدراسي 2017-2016، بمعدل تزايد بلغ 12,9%. بقيت حصة القطاع الخاص غير المجاني مستقرة نسبياً خلال السنوات المعتمدة من 509979 تلميذاً إلى 559675 تلميذاً أي بمعدل تزايد بلغ 9,74%. وفي مدارس أونروا ارتفع عدد التلامذة من 31889 إلى 35349 تلميذاً بمعدل تزايد بلغ 10,85%.

تلامذة لبنان وفقاً لمرحلة التعليم

مؤشر 3



تزايد عدد التلامذة في التعليم العام ما قبل الجامعي ما بين الأعوام الدراسية 2011-2012 و 2016-2017 في جميع مراحل التعليم ما عدا الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي.

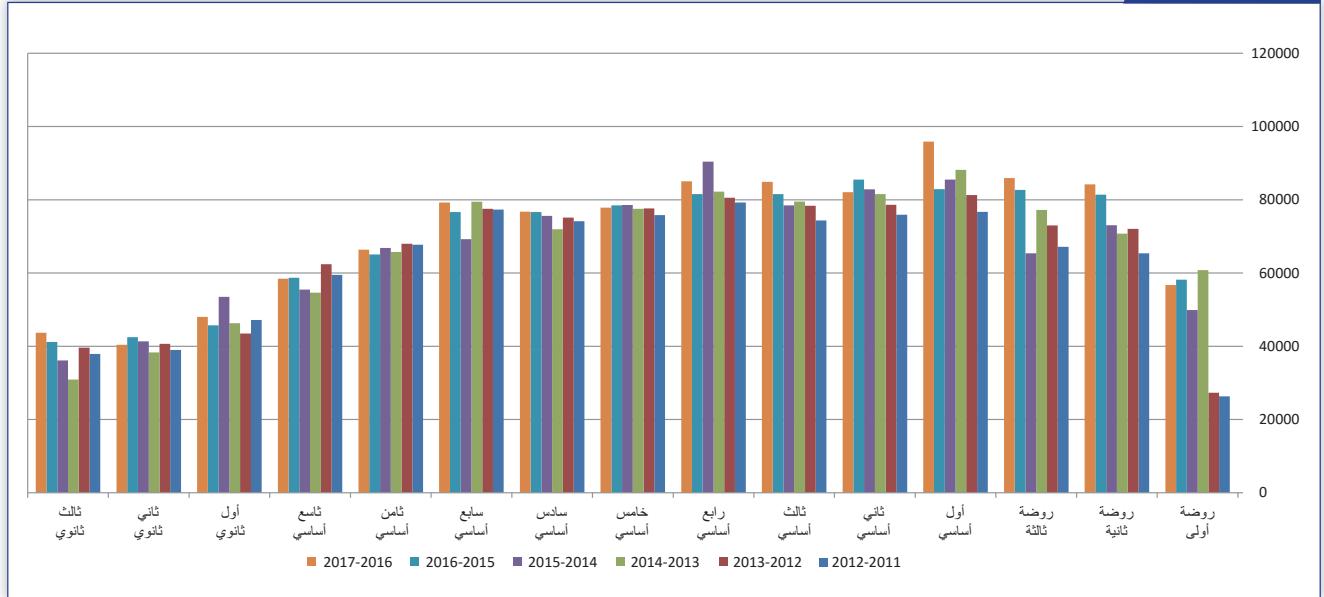
ففي مرحلة رياض الأطفال، سجل عدد التلامذة تزايداً ملحوظاً من سنة إلى أخرى وصل إلى 226846 تلميذاً في العام الدراسي 2016-2017، بمعدل تزايد بلغ 42,78%. وذلك بعد أن أصبحت هذه المرحلة تمتد على ثلاث سنوات بدلاً من سنتين وتستقبل الأطفال من عمر الثلاث سنوات إلى الخمس سنوات.

كما سجلت الحلقان الأولى والثانية من التعليم الأساسي تزايداً في عدد التلامذة وصل إلى 502505 تلميذاً في العام الدراسي 2016-2017 وبنسبة ارتفاع بلغت 10,14%.

أما الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، فشهدت تناقصاً في عدد التلامذة وصل إلى 491 تلميذاً في العام الدراسي 2016-2017، وقد يعود ذلك إلى تسرب التلامذة من التعليم العام أو إلى التحاقهم بالتعليم المهني والتقني.

أما في مرحلة التعليم الثانوي، فقد تزايد عدد التلامذة من سنة إلى أخرى بما مجموعه 7946 تلميذاً أي بمعدل تزايد بلغ 6,4%.

بشكل عام، وباستثناء مرحلة رياض الأطفال، حافظت كل مرحلة على حصة مستقرة نسبياً من مجموع التلامذة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرحلة التعليم الثانوي والحلقات الثلاث من التعليم الأساسي يضم كل منها ثلاث سنوات. تشير الأرقام إلى أن حصة الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي فاقت بحوالي ضعفين ونصف حصة الحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي على صعيد عدد التلامذة، وبحوالي أربعة أضعاف حصة التعليم الثانوي، ما يشير إلى تدفق غير متكافئ للتلامذة من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، ويعكس قصوراً في قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالتلامذة وإيصالهم بنجاح إلى نهاية مرحلة التعليم الثانوي.



يتناقص عدد التلامذة من حلقة إلى أخرى بين الحلقتين الأولى والثانية والحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، وبشكلٍ أوضح بين الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. كما تتراجع الأعداد بين بعض الصفوف والصفوف الأعلى في نفس الحلقة، وبشكلٍ لافت في مرحلة التعليم الثانوي. سجّل الصف الأول الأساسي أكبر عدد من التلامذة على الإطلاق لجميع السنين والصفوف في العام الدراسي 2017-2016، كما تزايد عدد تلامذة الصف الرابع الأساسي، يليه الصف السابع الأساسي. أمّا في مرحلة التعليم الثانوي، فتركزت الكثافة في الصف الأول الثانوي في العام الدراسي 2014-2015.

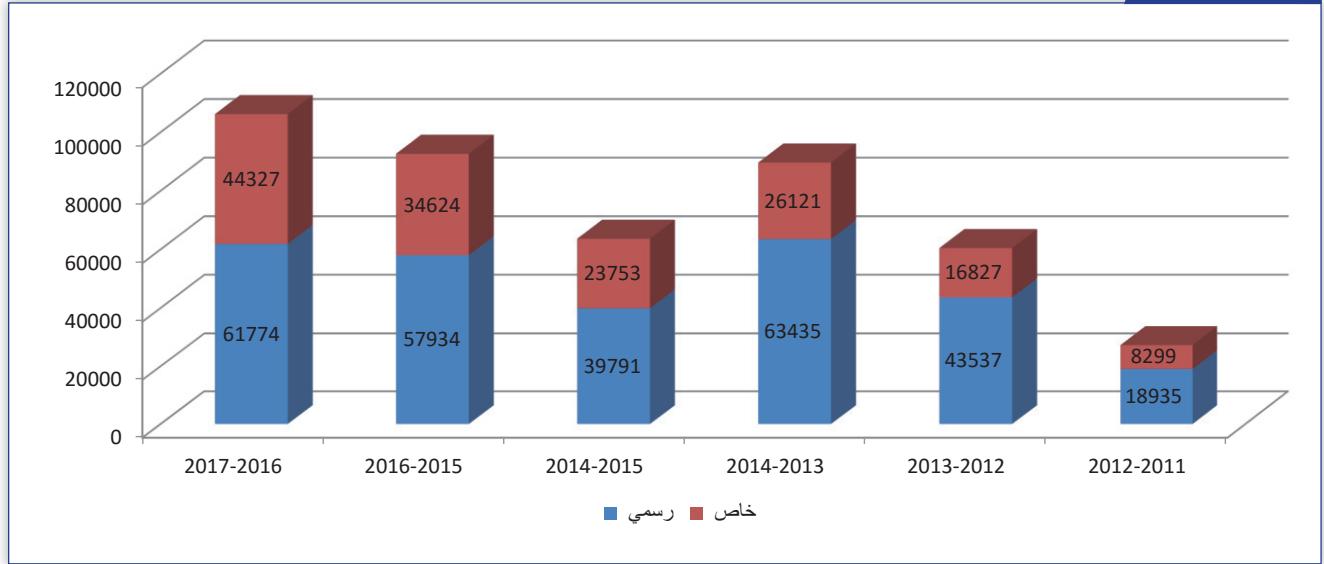
يعكس هذا التدفق غير المتوازن بين الصفوف اصطفاية نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان، بحيث يتسرب عدد من التلامذة بين صف وآخر، وبين مرحلة وأخرى، ويمكن أن يُفسّر بانتقال عدد آخر منهم إلى التعليم المهني والتقني.

التلامذة غير اللبنانيين

التلامذة السوريون الذين يتابعون المنهج اللبناني وفقاً لقطاع التعليم (دوام قبل الظهر)

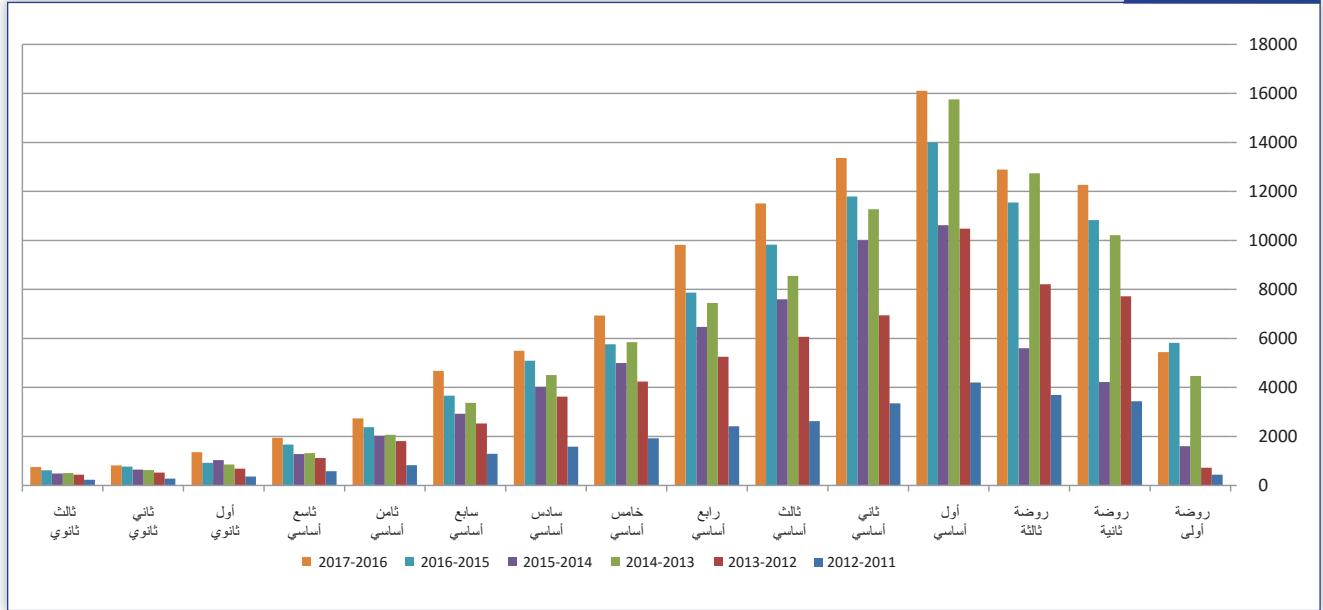
1

مؤشر 5



في العام الدراسي 2012-2011 بلغ العدد الإجمالي للتلامذة السوريين الذين يتابعون المنهج اللبناني في القطاعين الرسمي والخاص 27234 تلميذاً في الحلقات الثلاث (الأولى والثانية والثالثة) من التعليم الأساسي. وابتداءً من العام الدراسي 2014-2013 ارتفع هذا العدد بشكل كبير وبلغ 89556 تلميذاً. وتابع هذا العدد ارتفاعه في خلال السنوات الست المعتمدة إلى أن بلغ 106101 تلميذاً في العام الدراسي 2017-2016، أي بزيادة 78867 تلميذاً. وعليه، شكلت في العام الدراسي 2017-2016 نسبة التلامذة السوريين الذين يتابعون المنهج اللبناني قبل الظهر 9,95% من مجموع تلامذة لبنان في التعليم العام ما قبل الجامعي، ما يعكس تحولاً ملفتاً على صعيد الديمغرافية المدرسية في لبنان.

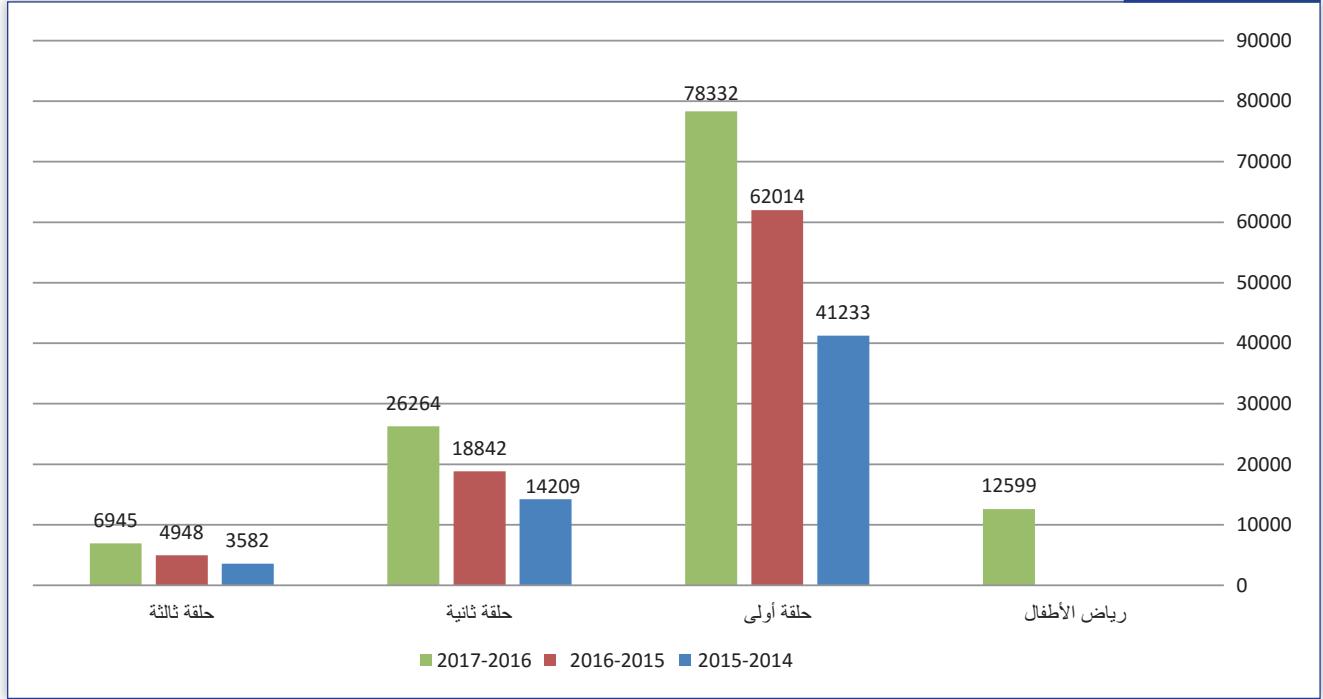
لقد سجل القطاعان الرسمي والخاص تزايداً تدريجياً ملحوظاً في أعداد التلامذة السوريين في خلال السنوات المعتمدة، إلا أن توزيعهم على القطاعات التعليمية تفاوت بين قطاع وآخر، احتفظ في خلالها القطاع الرسمي بالحصة الأكبر من التلامذة السوريين إذ ارتفع عددهم من 18935 تلميذاً في العام الدراسي 2012-2011 إلى 61774 تلميذاً في العام الدراسي 2017-2016. وفي القطاع الخاص تزايد عددهم من 8299 تلميذاً في العام الدراسي 2012-2011 إلى 44327 تلميذاً في العام الدراسي 2017-2016.



يعكس الرسم البياني تركّز التلامذة السوريون الذين يتابعون المناهج اللبنانية في مرحلة رياض الأطفال وضمن الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، وتتضاءل هذه الأعداد بشكلٍ تدريجيّ بدءاً من الصف الخامس الأساسي.

فهل يمكن أن يعزى ذلك إلى انتقال بعضهم إلى التعليم المهني أو إلى التحاق بعضهم الآخر في المدارس الرسمية المعتمدة لتدريس السوريين في دوام بعد الظهر؟ أو إلى تسرب بعضهم نحو سوق العمل أو حتى إلى عدم التحاق عدد منهم بالمدارس؟

التلامذة غير اللبنانيين الذين يدرسون في المدارس الرسمية المعتمدة لتدريس غير اللبنانيين في دوام بعد الظهر بتمويل من الجهات الدولية المانحة وفقاً لمرحلة التعليم



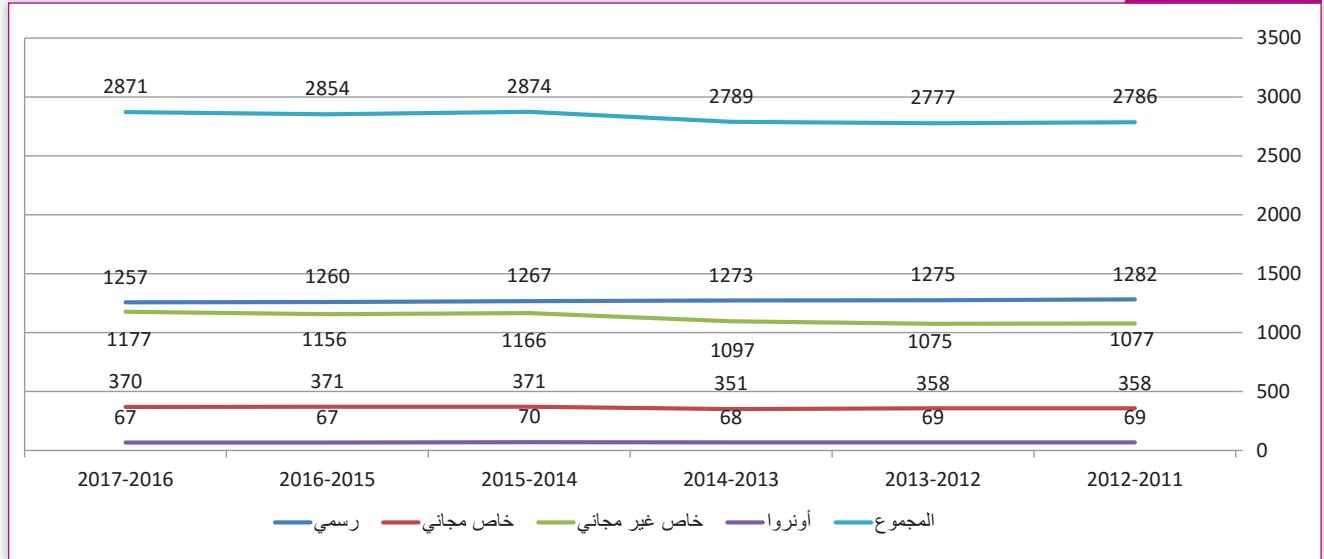
في العام الدراسي 2014-2015، التحق 83675 من التلامذة غير اللبنانيين في دوام بعد الظهر بتمويل من الجهات الدولية المانحة. ارتفع عددهم إلى 124140 تلميذاً عام 2016-2017، أي بنسبة تزايد بلغت 48,35%. إلا أن نسبة التحاقهم سجلت تفاوتاً كبيراً بين الحلقات الأولى والثانية والثالثة من التعليم الأساسي. وقد بلغ حده الأقصى 78332 تلميذاً غير لبناني (سوري وغير سوري) في العام الدراسي 2016-2017. أما الحد الأدنى 6945 تلميذاً فقد سجّله الحلقة الثالثة، في الوقت الذي سجّلت الحلقة الثانية 26264 تلميذاً.

الباب الثاني: الشبكة المدرسيّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

يتألّف هذا الباب من ثلاثة مؤشّرات: (1) عدد المدارس وفقاً لقطاع التعليم، (2) حجم المدارس وفقاً لقطاع التعليم، (3) عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 100 تلميذ. وهو يعطي فكرة حول خصائص عامّة تميّز الشبكة المدرسيّة في التعليم العام ما قبل الجامعي.

عدد المدارس وفقاً لقطاع التعليم

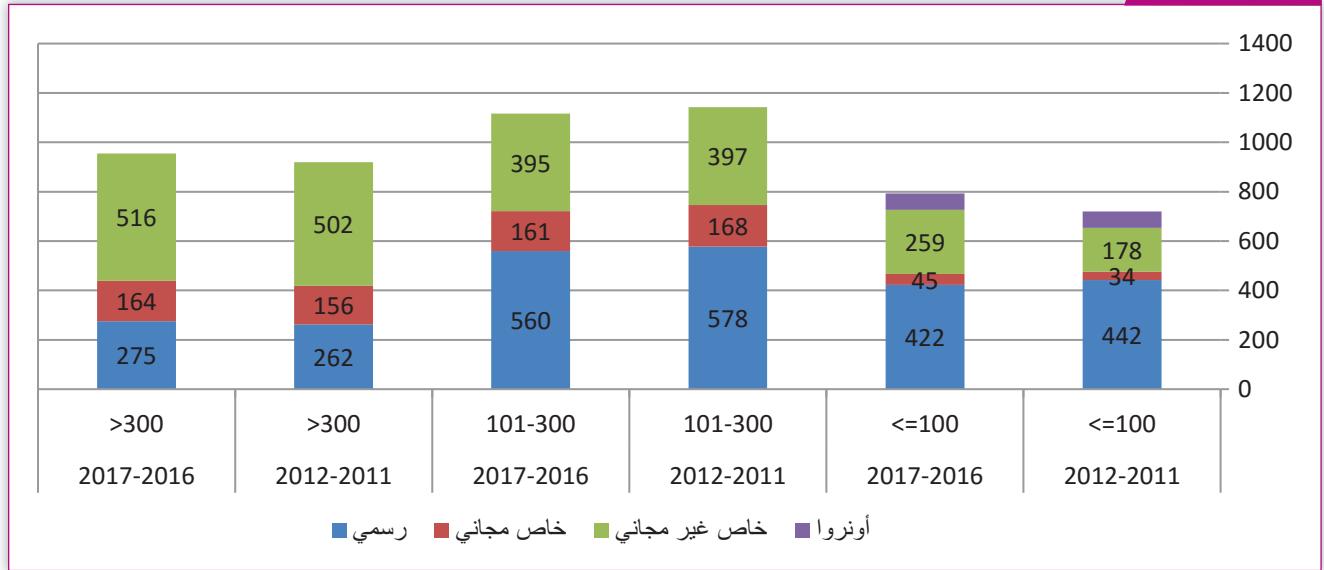
مؤشر 6



بلغ تزايد عدد المدارس في التعليم العام ما قبل الجامعي في خلال السنوات الست الماضية 85 مدرسة. وتأتي هذه الزيادة في المرحلة نفسها لصالح القطاع الخاص (المجاني وغير المجاني باستثناء مدارس أونروا) بـ 112 مدرسة جديدة، في حين سجّل القطاع الرسمي تراجعاً بلغ 25 مدرسة. وعليه، فإن عدد المدارس الخاصة يمثل أكثر من نصف الشبكة المدرسيّة في لبنان.

حجم المدارس وفقاً لقطاع التعليم (للتلامذة اللبنانيين فقط)²

مؤشر 7



إن حجم المدارس الوسطى (101 إلى 300 تلميذ) يشكّل العدد الأكبر بين جميع قطاعات التعليم. في حين يميّز القطاع الخاص بكثرة عدد المدارس الكبيرة (أكثر من 300 تلميذ)، أمّا القطاع العام فيتميّز بكثرة عدد المدارس الصغيرة (10 تلامذة وأقل).

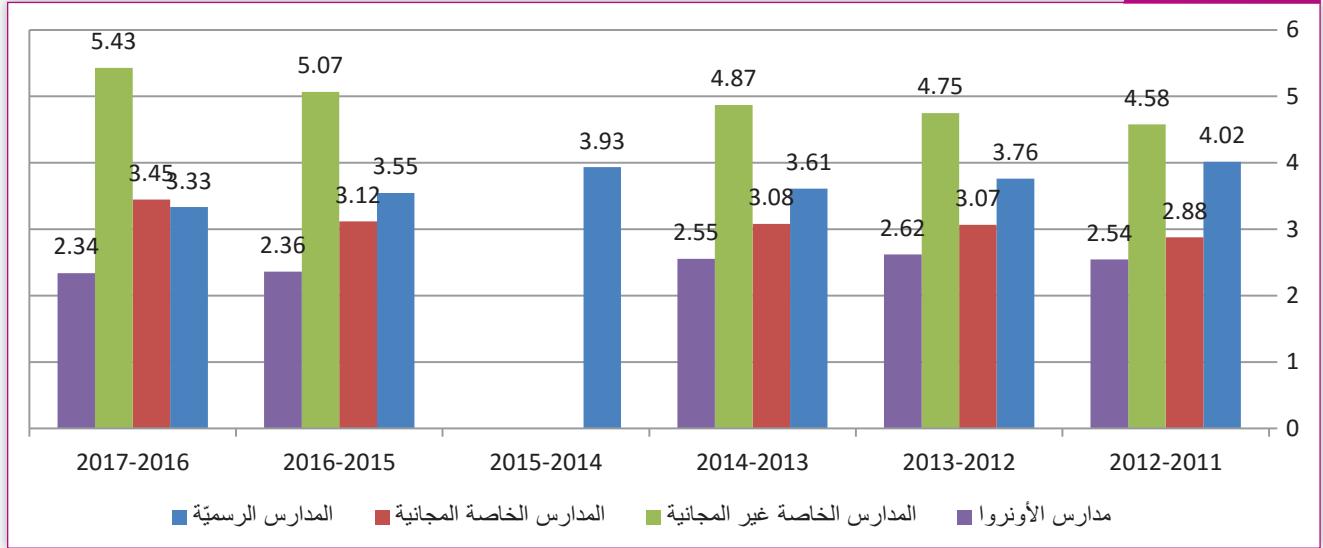
في خلال السنوات الستّ الماضية، تراجع عدد المدارس الصغرى³ (من 442 إلى 422) والوسطى (من 578 إلى 560) في القطاع الرسمي. بالمقابل ازداد عدد المدارس الكبرى من 262 مدرسة إلى 275 مدرسة في الرسمي. غير أن 78,11% من المدارس الرسمية تعتبر متوسطة وصغيرة (44,55%) وصغيرة (33,55%).

من جهة أخرى، حافظت مدارس القطاع الخاص غير المجاني والمتوسطة والكبيرة على التراتبية ذاتها من حيث الحجم في خلال السنوات الستّ الماضية مع تزايد عدد المدارس الصغيرة.

بالمقابل، لم يطرأ أي تعديل على توزيع المدارس في القطاع الخاص المجاني من حيث فئات الحجم: بقيت المدارس الكبرى تشكّل المجموع الأعلى (164 مدرسة)، تليها المدارس الوسطى (161 مدرسة)، واحتلت المدارس الصغرى المجموع الأدنى (45 مدرسة).

2- تضمّ المدارس الصغرى مئة تلميذ لبناني أو أقل، والمدارس الوسطى بين 101 و300 تلميذ، أمّا المدارس الكبرى فتضمّ أكثر من 300 تلميذ.

3- تمّ احتساب التلامذة اللبنانيين فقط ضمن هذا المؤشر لكونه شريحة ثابتة نوعاً ما نسبةً إلى التلامذة غير اللبنانيين الذين يتغير عددهم سنوياً بشكلٍ لافت.



سجلت المدارس الخاصة غير المجانية أعلى عدد أجهزة كمبيوتر لكل مئة تلميذ، بحيث بلغ 4,58 في العام الدراسي 2011 - 2012 ، ثم تزايد تدريجياً في خلال السنوات الست الماضية ليلبغ 5,43. تليها المدارس الخاصة المجانية مع عدد يبلغ 3,45 في العام الدراسي 2016 - 2017.

أما القطاع الرسمي فسجل تراجعاً في تجهيز مدارس بأجهزة الكمبيوتر ابتداءً من العام الدراسي 2014-2015 حيث بلغ هذا العدد 3,93 في العام الدراسي 2014-2015، وتراجع إلى 3,33 في العام الدراسي 2016-2017. كما سجلت مدارس الأونروا تراجعاً نسبياً في تجهيزاتها ليلبغ هذا العدد 2,34 في العام الدراسي 2016-2017.

وعليه، يمكن اعتبار عدد أجهزة الكمبيوتر لكل 100 تلميذ غير وافي في عصر تفرض فيه التكنولوجيا الرقمية التربوية نفسها، ما يطرح تساؤلات حول أثر هذا الوضع في عملية التعلم.

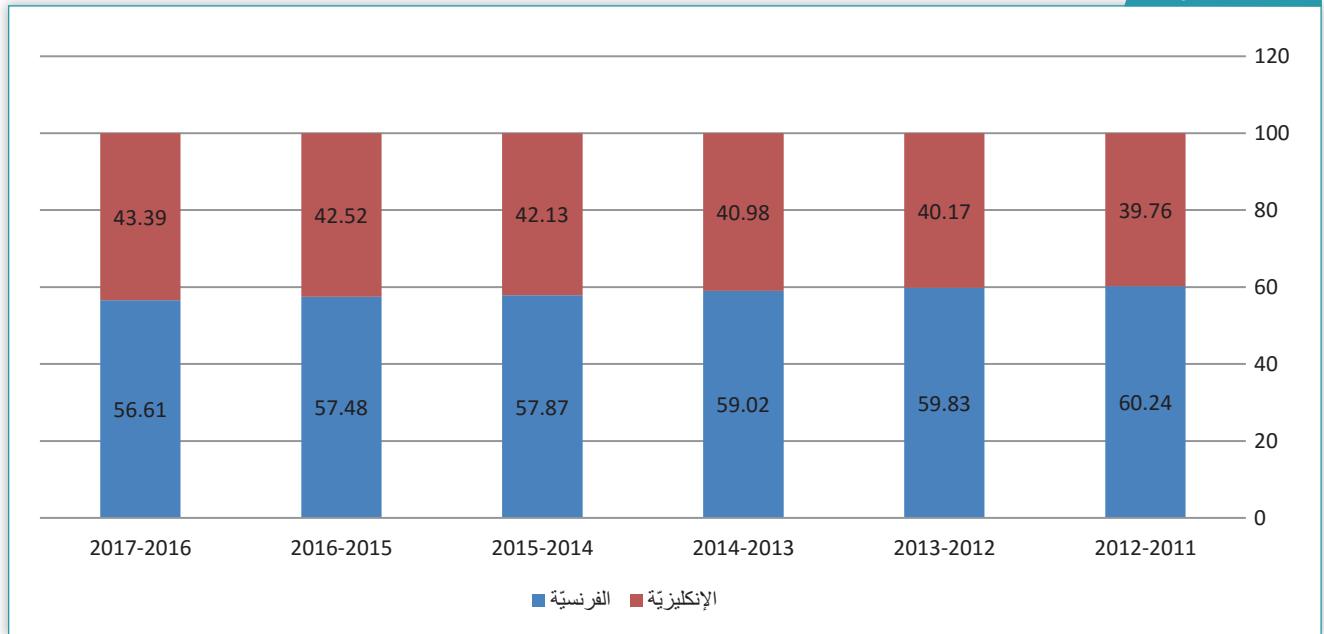
كما أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها المركز التربوي للبحوث والإنماء عام 2015 بعنوان «استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم/التعلم TICE»، أن وجود كمبيوتر في المدرسة لا يعني بالضرورة أن المعلمين والتلامذة يستخدمونه في عملية التعليم/التعلم.

الباب الثالث: لغة التعليم الأجنبية الأولى في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

يضمّ هذا الباب ثلاثة مؤشرات ترسم صورة عامّة حول توزّع التلامذة اللبنانيين في التعليم العام ما قبل الجامعي - من دون احتساب التلامذة غير اللبنانيين في مدارس قبل الظهر وبعده - وفقاً للغة التعليم الأجنبية، وهي: (1) التلامذة اللبنانيون وفقاً للغة التعليم الأجنبية، (2) التلامذة اللبنانيون وفقاً للغة التعليم الأجنبية ولقطاع التعليم، (3) التلامذة اللبنانيون وفقاً للغة التعليم الأجنبية وللقطاع والمرحلة.

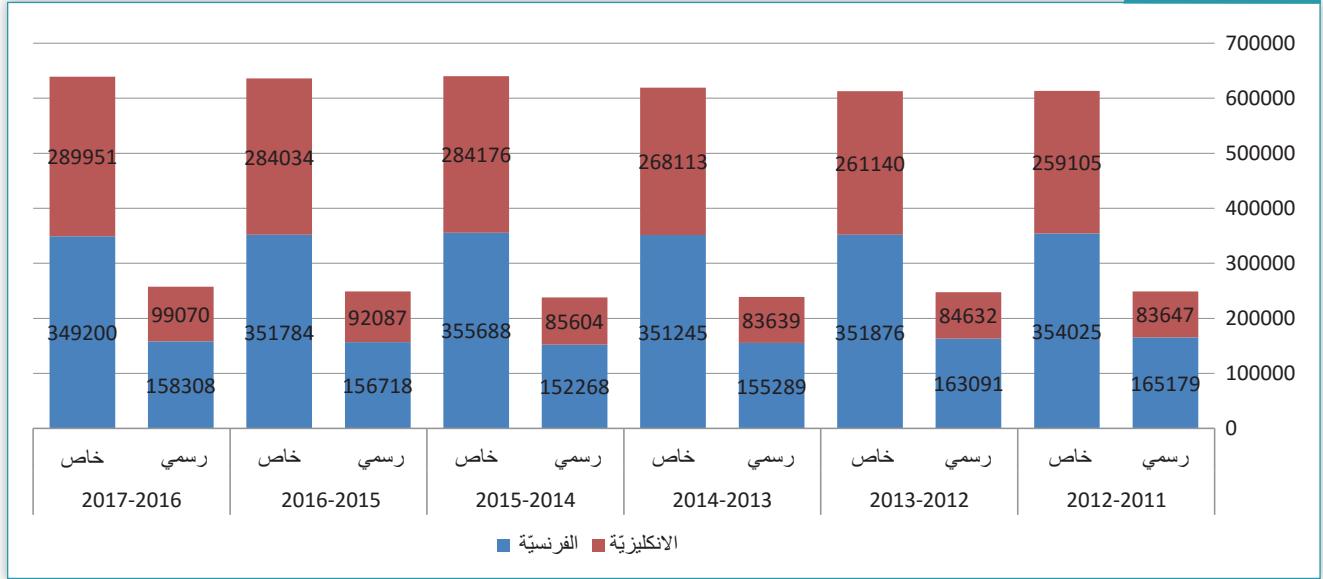
التلامذة اللبنانيون وفقاً للغة التعليم الأجنبية الأولى

مؤشر 9



يُبرز هذا المؤشر أن عدد التلامذة اللبنانيين الفرنكوفونيين تناقص في خلال هذه الفترة في قطاع التعليم العام مقابل ارتفاع عدد التلامذة الأنكلوفونيين.

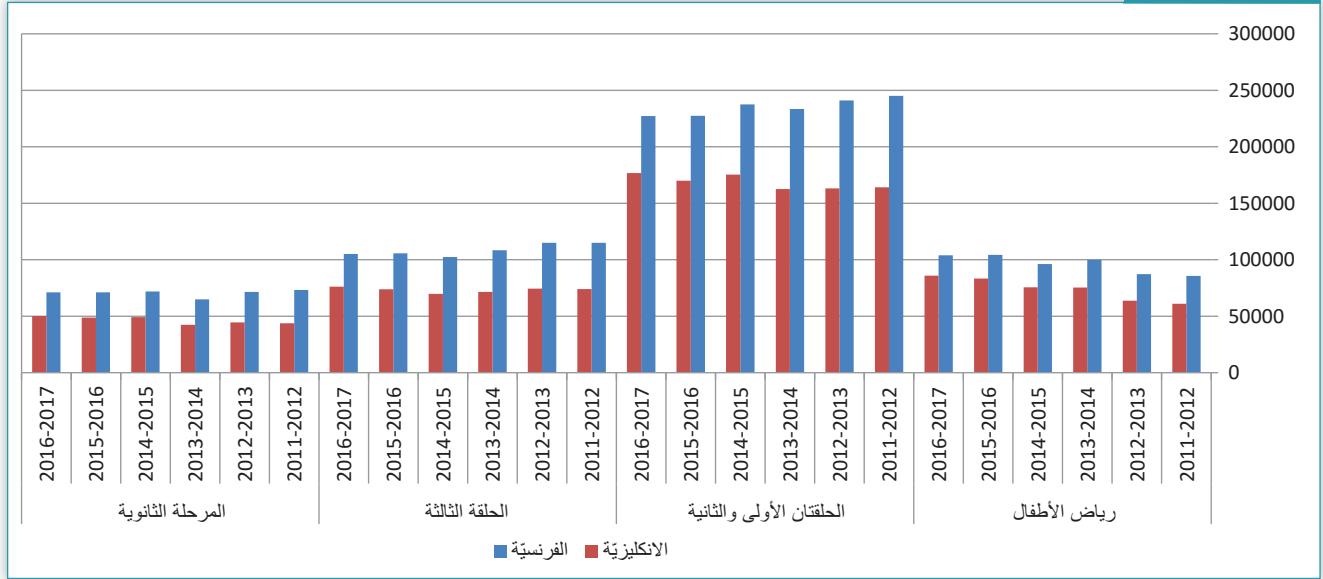
ويمكن تفسير ذلك نتيجة الإقبال المتزايد للتلامذة اللبنانيين على تعلّم اللغة الإنكليزيّة في زمن العولمة.



يبرز هذا المؤشر أن القطاع الرسمي قد ضمّ في العام الدراسي 2017 - 2016 نسبة أعلى من التلامذة الفرنكوفونيّين (61,5%) إلى مجموع تلامذته مقارنةً بالقطاع الخاص (54,6%). غير أن القطاع الخاص، نظرًا لحجم أعداد التلامذة المنتسبين إليه، يضمّ عددًا من التلامذة الفرنكوفونيّين أكبر من القطاع الرسمي (349200 في القطاع الخاص مقابل 158308 في القطاع الرسمي في العام الدراسي 2017-2016). ويمكن تسويغ هذا الوضع بالعودة إلى تاريخ التعليم الرسمي في لبنان، الذي تأثر منذ نشأته بنظام التعليم الفرنسي، وحافظ على علاقات تعاون تربوي وثقافي وثيق مع هذا النظام بعد الاستقلال ولغاية اليوم.

التلامذة اللبنانيون وفقاً للغة التعليم الأجنبية الأولى والمرحلة

مؤشر 11



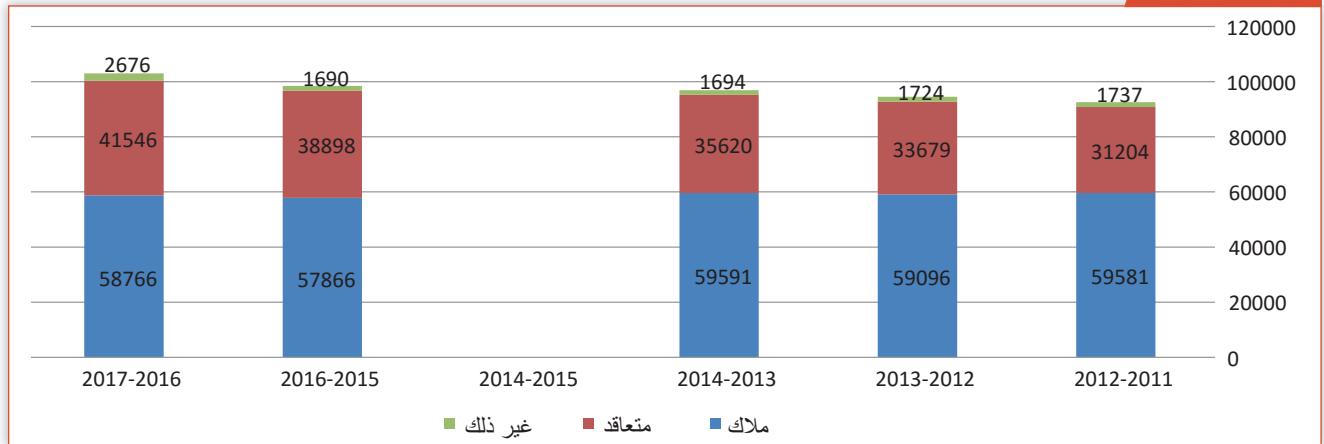
يظهر هذا المؤشر تفوق أعداد التلامذة اللبنانيين الفرنكوفونيين في مختلف مراحل التعليم، مع تقارب تدريجي في هذه النسب كلما ارتفع الصف. فهل يمكن تسويغ ذلك بتغيير عدد من التلامذة اللبنانيين للغة التدريس الأولى في صفوف المرحلة الثانوية ضمن المدارس التي تتيح هذا المجال، أو بتسرّب أوضح للتلامذة اللبنانيين الفرنكوفونيين مع تقدّم الصف؟

الباب الرابع: أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

تدرج ضمن هذا الباب سبعة مؤشرات، تعكس خصائص الهيئتين التعليميّة والإداريّة بناءً على أربعة متغيّرات هي: (1) الوضع الوظيفي، (2) المستوى العلمي، (3) قطاع التعليم، (4) العمر، (5) معدل التلامذة للمعلم الفعلي الواحد، (6) معدّل ساعات التعليم الأسبوعيّة للمعلم الواحد، (7) متوسط عدد التلامذة في الشعبة.

عدد أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة وفقاً للوضع الوظيفي

مؤشر 12

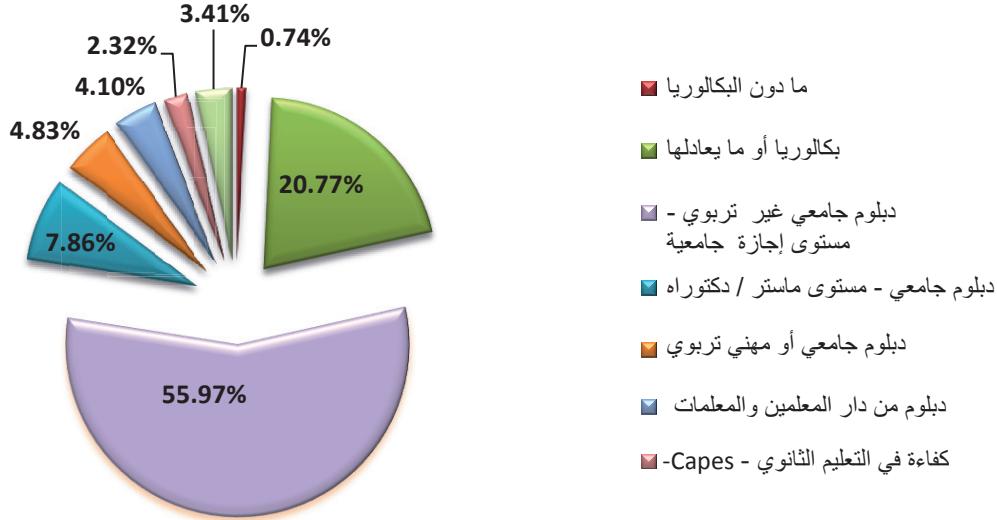


ارتفع عدد أفراد الهيئتين التعليميّة والإداريّة في التعليم العام ما قبل الجامعي من 92522 عام 2011-2012 إلى 102988 في العام الدراسي 2016-2017، أي بنسبة تزايد بلغت 11%. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين في خلال السنوات الست من 31204 أستاذًا متعاقدًا في العام الدراسي 2011-2012 إلى 41546 أستاذًا متعاقدًا في العام الدراسي 2016-2017 (+33%).

كما يتبين أن القطاع الرسمي هو الوحيد الذي عرف هذا التطور. فقد انخفض عدد أساتذة الملاك بنسبة 20%، في حين ارتفع عدد المتعاقدين بنسبة 77,7% تقريبًا. وهذا يعود إلى أن عددًا من المعلمين المنتسبين إلى الملاك قد أحيلوا إلى التقاعد وتمّت تلبية الحاجات من خلال التعاقد مع معلّمين جدد، نظرًا لوقف التوظيف في القطاع الرسمي من قبل الدولة لمدة طويلة. بالمقابل زاد عدد أساتذة الملاك والمتعاقدين في القطاع الخاص غير المجاني. تظهر الدراسة الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء حول «الاستخدام الفعّال للموارد البشرية في القطاع الرسمي في العام الدراسي 2010-2011» أن السياسات التي اعتمدت منذ عقدين من الزمن، حيث لجأت وزارة التربية والتعليم العالي إلى التعاقد لتلبية احتياجات التعليم في جميع المراحل، لم تعر الاهتمام الكافي لتهيئة هذا الجهاز التعليمي بالشكل الكافي (إعداده وتدريبه) لمواجهة متطلبات مهنة التعليم وتحدياتها.

وعليه، فمن شأن هذه السياسات التي أسهمت في ازدياد هذا العدد من المتعاقدين في القطاع الرسمي إحداث تدهور في نوعيّة التعليم في هذا القطاع. بالمقابل، فإن ضخ حوالي 2300 أستاذًا ثانويًا نجحوا في مباراة مجلس الخدمة المدنية ويتم إعدادهم حاليًا في كلية التربية- الجامعة اللبنانية سوف يساهم في تحسين الوضع تدريجيًا ضمن التعليم الرسمي.

توزع المعلمين وفقاً لأعلى شهادة خلال العام الدراسي 2016-2017



يتبين في هذا المجال أن أكثر من نصف المعلمين في لبنان ما زالوا من حملة الإجازات الجامعية (56 %)، يليهم مباشرة حملة الشهادة الثانوية (21 %) الذين يعتبر إعدادهم العلمي محدوداً قياساً بالجامعيين أو بحملة الشهادات المهنية. أما حملة الشهادة التربوية، سواء أكانت تعليمية أم مهنية فيأتون في المرتبة الثالثة 5 %.

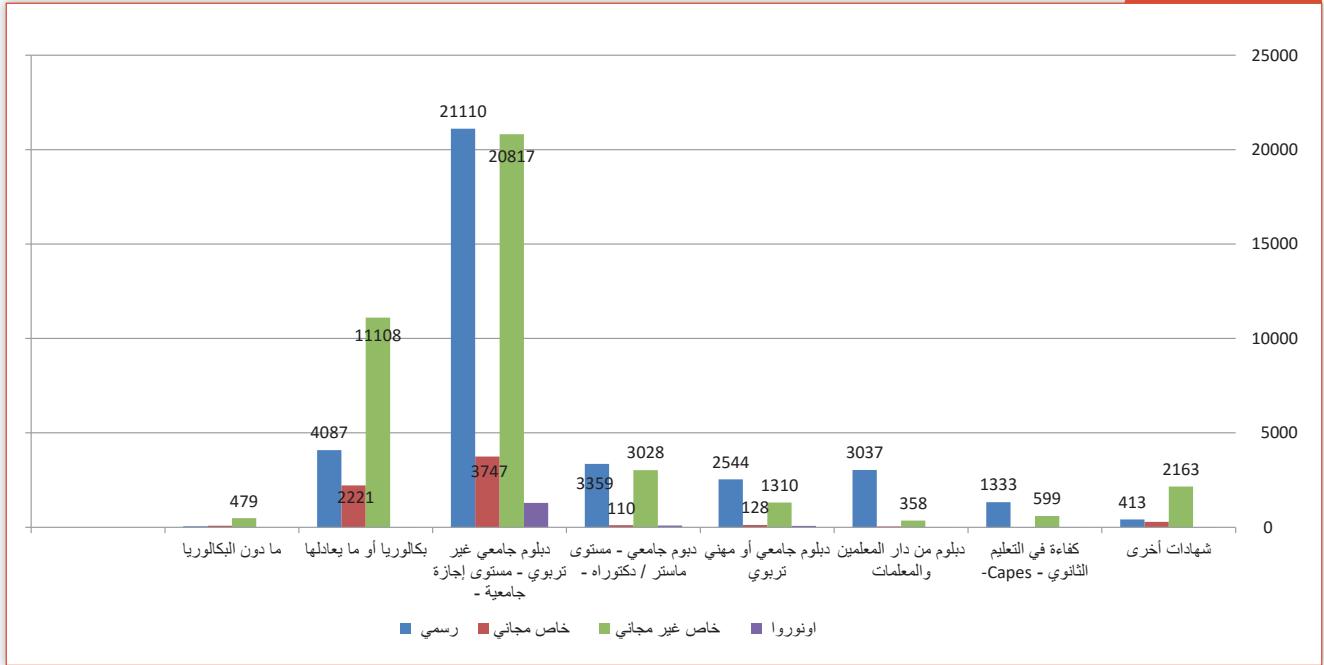
في حين أن حملة الشهادات التعليمية الابتدائية والمتوسطة⁴ (من خريجي دور المعلمين والمعلمات) تبلغ نسبتهم 4 %، يليهم حملة الكفاءة التعليمية 2,32 %، وهي الشهادة المتوافرة حالياً في كلية التربية والكليات الخاصة. ويفترض أن يكون الأداء التربوي لحملة هذه الكفاءة هو الأفضل نظراً لإعدادهم في مجالات تربوية عديدة مثل التخطيط واستراتيجيات وطرائق التعلّم/التعليم الناشط والتقييم وإدارة الصف والدعم المدرسي وغيرها.

على أن إجمالي المعلمين الذين صرّحوا أن أعلى شهادة حصلوا عليها هي شهادة ذات طابع تربوي⁵ لا يتعدى 11 %، وهو أمر يدفع بصانعي القرار إلى وضع استراتيجية إعداد تضمن تخطي هذه الأزمة على المدى المتوسط.

إن جميع القطاعات التعليمية تضم نسباً مرتفعة من المعلمين الحائزين على شهادات جامعية، ولكن هذه الأرقام تطرح تساؤلات حول كفاءة الجهاز التعليمي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات القرن الـ 21 وعلى إعداد التلامذة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية اليومية، وتلك التي سوف يواجهونها عندما سينخرطون في الحياة الجامعية والعلمية والمهنية.

4- ما يعادل الحلقات الأولى والثانية والثالثة من التعليم الأساسي.

5- تشمل هذه الفئة من الشهادات على الإجازة التعليمية، الإجازة في التربية، والشهادات المهنية في التربية بمختلف أنواعها.



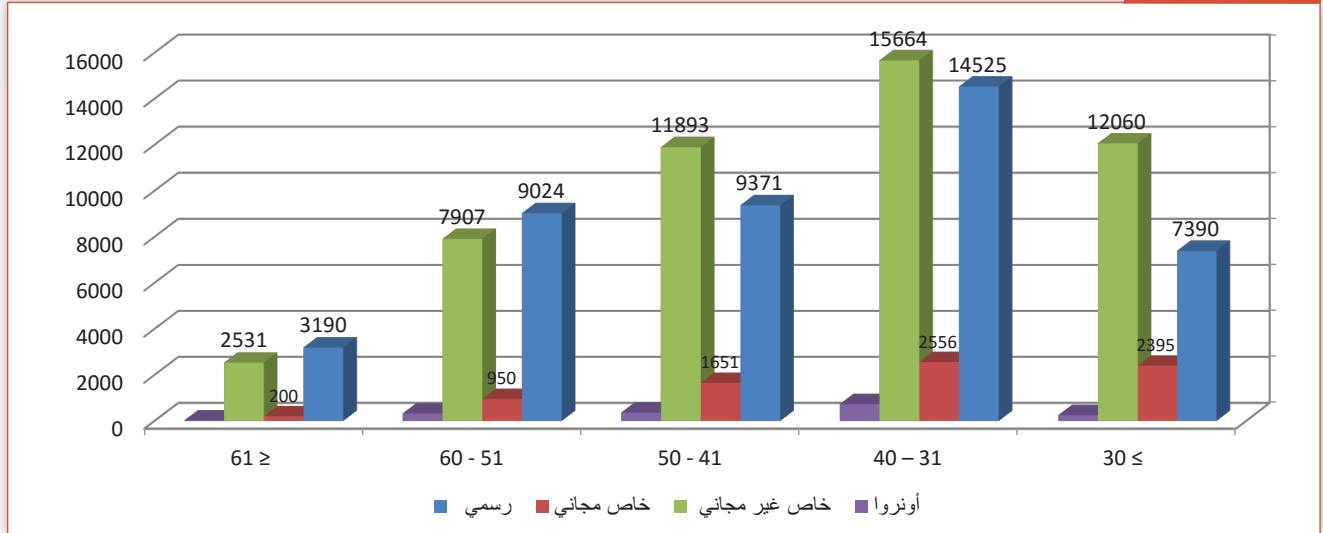
في القطاع الرسمي، يحتل المعلمون من حملة الإجازات الجامعية الموقع الأول (58,7%)، يليهم حملة الدراسات العليا والمعتمة والدكتوراه (9,3%)، أما حملة شهادة دور المعلمين والمعلمات فيشكلون (8,45%) من مجموع المعلمين في هذا القطاع، وحملة الشهادة الجامعية أو المهنية التربوية (7,08%).

في القطاع الخاص المجاني، احتل المعلمون الحائزون على شهادة جامعية غير تربوية الموقع الأول (56,4%)، وبلغت حصة المعلمين من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها (33,4%).

في القطاع الخاص غير المجاني، سجل المعلمون من حملة الإجازة الجامعية غير التعليمية نسبة 52,2% يليهم حملة البكالوريا أو ما يعادلها (27,8%) ولا يشكل حملة الشهادة الجامعية أو المهنية ذات الطابع التربوي أكثر من 3,2% من مجموع المعلمين في هذا القطاع. يمكن أن يعطي المؤهل العلمي للمعلم فكرةً ما حول مدى إعدادة للاضطلاع بالعملية التربوية.

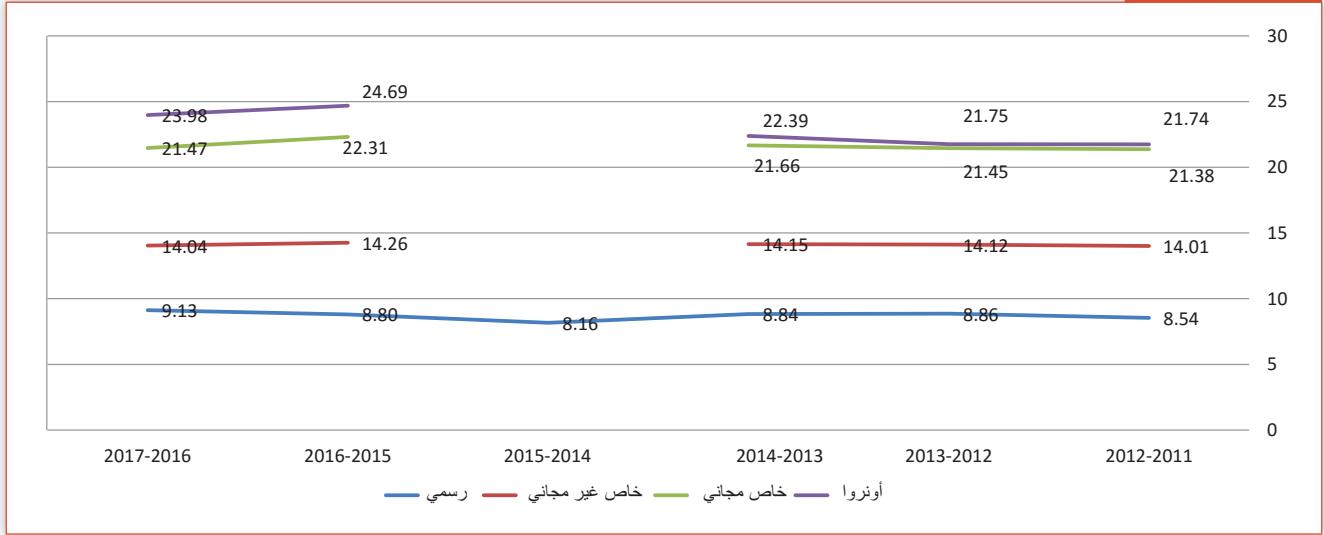
توزيع المعلمين حسب الفئات العمرية وفقاً للقطاع خلال العام الدراسي 2016-2017

مؤشر 15



تبرز معطيات أساسية ضمن هذا المؤشر:

- يضم القطاع الرسمي العدد الأكبر من المعلمين المنضوين إلى الفئات العمرية العليا، يليه الخاص المجاني.
 - يضم القطاع الخاص غير المجاني من المعلمين الشباب أكثر من معلمي القطاع الرسمي، تليه مدارس الأونروا.
- رغم أن توزيع أعمار المعلمين يختلف بحسب القطاعات، إلا أن القطاعات التعليمية الثلاثة كانت ولا تزال ضمن الفئة العمرية 31-40 سنة. هذه المعطيات تبين عدم التوازن في توزيع أفراد الهيئة التعليمية بحسب أعمارهم في مختلف القطاعات. من شأن الدراسات الميدانية المتخصصة في هذا المجال المساهمة في الكشف عن أثر عمر المعلم في نوعية التعليم وجودته.



إذا ما احتسبنا معدل التلامذة للمعلم الفعلي⁵ الواحد على الصعيد الوطني، مع احتساب المعلم مرة واحدة حتى لو كان يدرّس في أكثر من مدرسة، نحصل على معدل 14 تلميذاً للمعلم الواحد في العام الدراسي 2017-2016، وهو معدل مقبول إلى حدّ كبير. غير أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن النظام التربوي في لبنان يتيح للمعلم المجال في التعليم ضمن أكثر من مدرسة. وعليه، فإن المعلم يُحتسب كمعلم فعليّ ضمن كل مدرسة يعمل فيها. والرسم البياني أعلاه يقوم على هذا المبدأ في احتساب المعلمين. إن معدّل التلامذة للمعلم الفعليّ الواحد في العام الدراسي 2017-2016 هو الأكثر ارتفاعاً في مدارس الأونروا (24)، يليه القطاع الخاص غير المجاني (22)، من ثم القطاع الخاص المجاني (15). أما المعدّل الأدنى فيتواجد في القطاع الرسمي (9).

يبين المؤشر أنّ معدل التلامذة للمعلم الفعليّ الواحد منخفض في القطاع الرسمي، ومتفاوت بين القطاعات، ويمكن لهذه النتائج أن تدلّ على وجود فائض أو حاجة إلى إعادة تنظيم وتوزيع المعلمين. كما يمكن أن لا تعكس حقيقة الواقع وذلك بسبب العدد الكبير من المتعاقدين في التعليم الرسمي. ورغم أنّ الدراسات التربويّة تبين أنّ نسبةً محدودة من التلامذة للمعلم الواحد من شأنها المساهمة في تحقيق نتائج أكاديميّة وتربويّة أفضل، غير أنّ أغلب الدراسات تأخذ بالاعتبار معيار الكلفة ومدى فعّاليتها وانعكاسها على جودة التعليم.

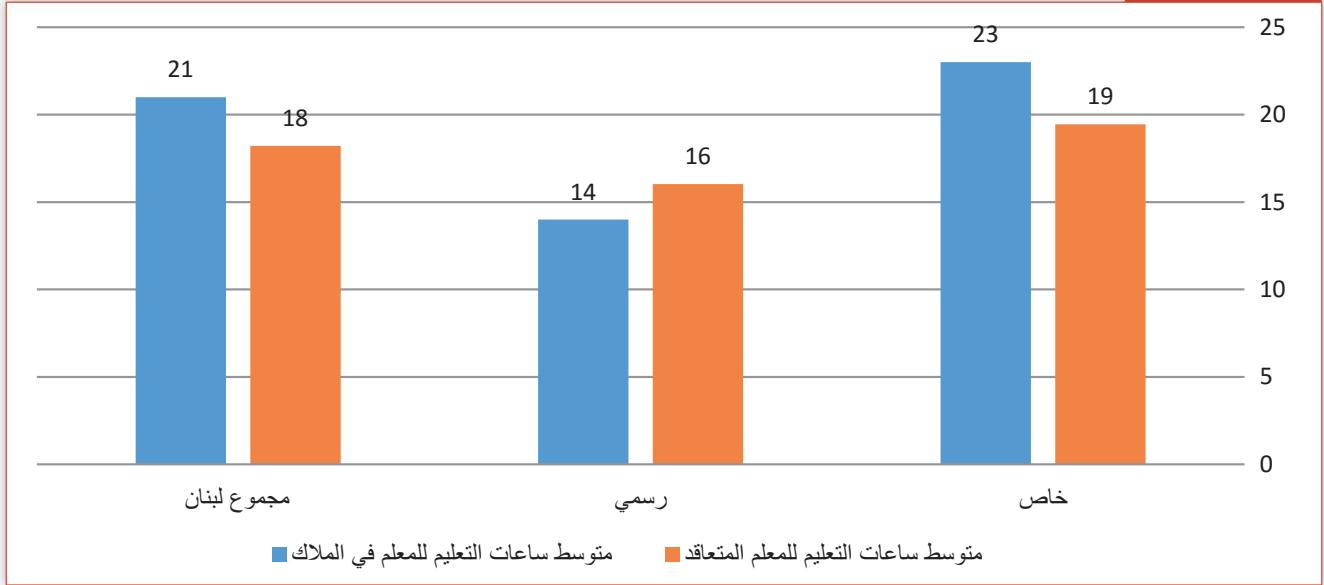
5- المعلم الفعلي (الملاك والمتعاقد) هو المعلم الذي يعطي دروساً في مادة ما، بحيث يمكن أن يراوح عدد ساعات التدريس الموكلة إليه بين ساعة والحد الأقصى من الساعات التي تختلف بين مرحلة وأخرى.

- أستاذ الملاك: يؤمن نصاباً كاملاً من حيث عدد ساعاته، وعادةً تكون ساعات تعليم فعليّة في المدارس الرسميّة، يمكن الاستعانة ببعض ساعات أساتذة الملاك لأمر إداريّة وغيرها.

- أستاذ التعاقد: يؤمن عدد ساعات تتفاوت في المدارس بحسب العقد المبني على الحاجة.

معدّل ساعات التعليم الأسبوعيّة للمعلم الواحد

مؤشر 17



وبالتمعن في معدلات ساعات التعليم الأسبوعيّة للمعلم الواحد، يتبيّن أن المعدل الوطني يتراوح بين 18 ساعة أسبوعيّة للمعلّم المتعاقد و21 ساعة أسبوعيّة للمعلم في الملاك، مع تسجيل معدلات أدنى في القطاع الرسمي منه في القطاع الخاص. هذا التفاوت في القطاع الرسمي يُفسّر تكليف بعض أساتذة ملاك التعليم الرسمي بأعمال إداريّة وغيرها، ما يقلّل من معدّل ساعات التعليم الفعلية. من ناحية أخرى يبلغ معدّل ساعات التعليم الأسبوعية للمعلّم المتعاقد في التعليم الرسمي أدنى المستويات وهذا ما يفسّر معدّل التلامذة للمعلّم الفعلي في المؤشر السابق.



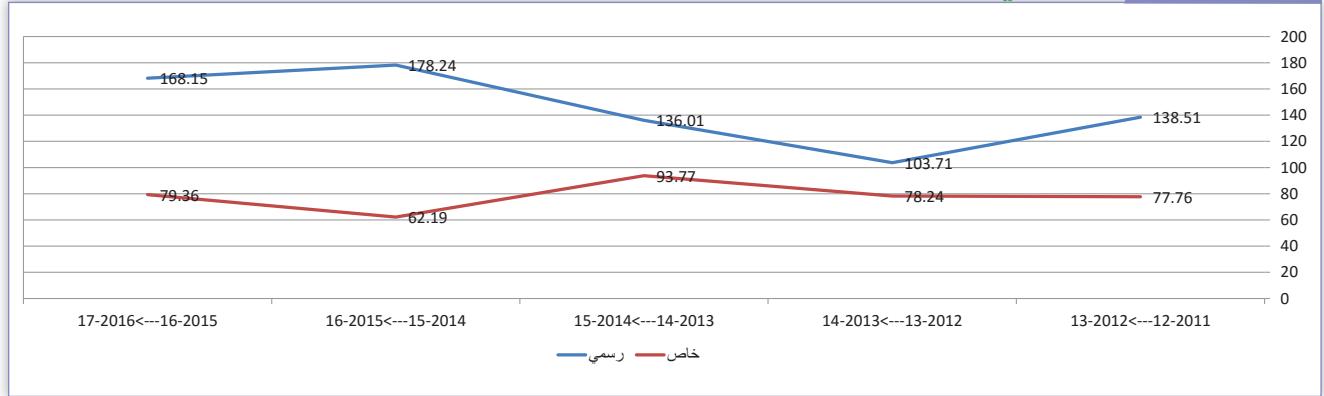
إن المعلم في لبنان ينقذ وسطياً عدد ساعات تعليم أسبوعيّة لا تقل عن ١٤ ساعة، حتى لو بلغت معدلات تلامذته الدنيا ٩ تلامذة للمعلم الواحد. هذا مع العلم أن معدلات التلامذة للشعبة الواحدة تختلف بين صف دراسي وآخر، كما يبيّنه الرسم البياني أعلاه. بمعنى آخر، يتفاوت معدل التلامذة للمعلم الواحد وفقاً للصف وللمرحلة الدراسيّة التي يعلّم ضمنها، بحيث يراوح معدل التلامذة في شعب مرحلة الروضة بين ٢١ و٢٦ تلميذاً، ومعدل التلامذة في شعب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بين ٢٥ و٢٧ تلميذاً، ويبلغ معدل التلامذة في شعب الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ٢٤ تلميذاً، ويراوح معدل التلامذة في شعب الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي بين ٢٣ و٢٥ تلميذاً، ويبلغ معدل التلامذة في شعب الصف الأول ثانوي ٢٤ تلميذاً، ويراوح معدل التلامذة في شعب الثاني ثانوي بين ١٨ (إنسانيات) و٢١ (علوم)، كما يتراوح معدل التلامذة في شعب الثالث الثانوي بين ١١ (علوم عامة) و١٣ (آداب وإنسانيات) و١٤ (علوم الحياة) و١٨ (اجتماع واقتصاد) تلميذاً.

الباب الخامس: تطوّر معدل وصول تلامذة التعليم العام ما قبل الجامعي من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017

يتضمّن هذا الباب ثلاثة مؤشّرات حول معدل وصول التلامذة اللبنايين فقط: (1) بين الصف الأول والصف السادس الأساسي، (2) بين الصف السابع والصف التاسع الأساسي، (3) بين الصف الأول الثانوي والصف الثالث الثانوي. وتسهم هذه المؤشّرات في الإضاءة جزئياً على الفعالية الداخلية للنظام التعليمي.

معدل وصول التلامذة اللبنايين بين الصف الأول والصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي وفقاً لقطاع التعليم

مؤشر 19

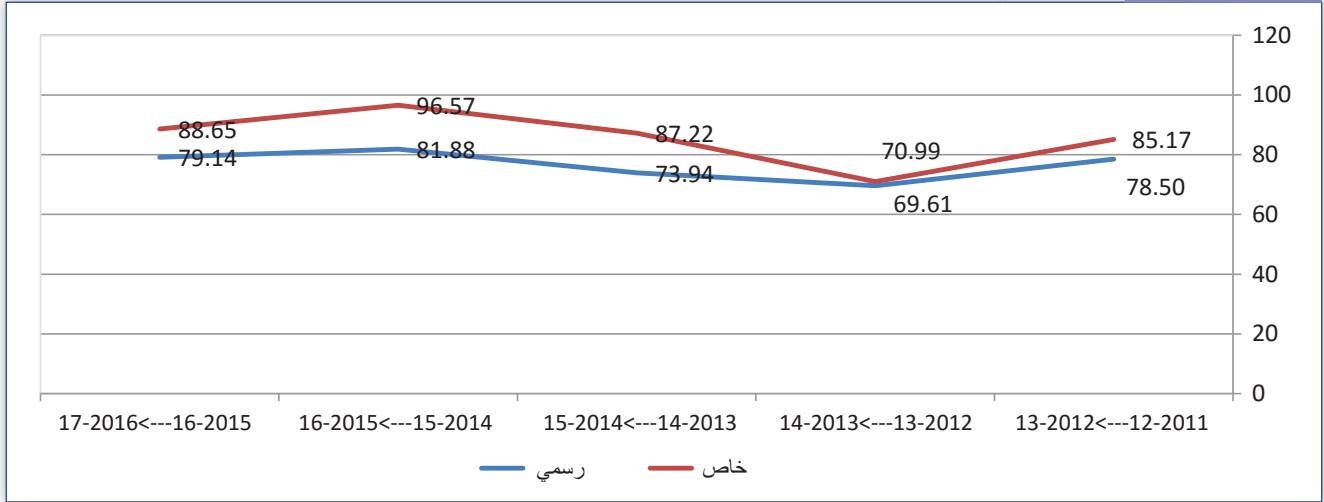


إن معدل وصول التلامذة⁶ بين الصف الأول الأساسي والصف السادس الأساسي يشير إلى احتمال أن يتابع الطالب الذي يدخل الصف الأول الأساسي تعليمه حتى الصف السادس الأساسي، في نفس قطاع التعليم، مهما بلغ عدد السنوات اللازمة، بما في ذلك إثر إعادة الصف مرة أو أكثر. وعليه، فإن المعدل البالغ 100 % يشير إلى أن كل التلامذة الذين التحقوا في الصف الأول الأساسي يصلون إلى السادس الأساسي، حتى ولو أعادوا صفاً أو أكثر. أما معدل وصول التلامذة الأقل من 100 %، فيعني أن التلامذة غادروا قطاع التعليم في الحلفتين الأولى والثانية من مرحلة التعليم الأساسي. بينما يشير معدل وصول التلامذة الذي يتخطى 100 % إلى أن التلامذة التحقوا بقطاع التعليم في خلال هذه المرحلة. تظهر النتائج أن 10\8 من تلامذة القطاع الخاص (غير المجاني والمجاني) يصلون إلى الصف السادس الأساسي، ما يشير إلى أن 10\2 من التلامذة يغادرون المدرسة الخاصة في خلال مرحلة التعليم الأساسي قبل أن يصلوا إلى الصف السادس الأساسي. بالمقابل، يمكن رد ارتفاع معدلات الوصول التي تفوق 100 % في القطاع الرسمي إلى أن المدارس الرسمية لا تلجأ إلى الاصطفاء كما هي الحال في المدارس الخاصة، بحيث تستقبل التلامذة الجدد الذين يأتون من التعليم الخاص، كما تستبقي أكثرية تلامذتها رغم رسوبهم المتكرر.

6- يتم احتساب هذا المعدل على الشكل الآتي: مجموع تلامذة في خلال سنة معتمدة (أ) لصف معتمد (أ) - مجموع المعيدين للسنة المعتمدة (أ) للصف المعتمد (أ)
مجموع تلامذة السنة السابقة (أ - 1) للصف السابق (أ - 1) - مجموع المعيدين لسنة (أ) لصف (أ - 1)

معدل وصول التلامذة اللبنانيين بين الصف السابع والصف التاسع من مرحلة التعليم الاساسي وفاقا لقطاع التعليم

مؤشر 20

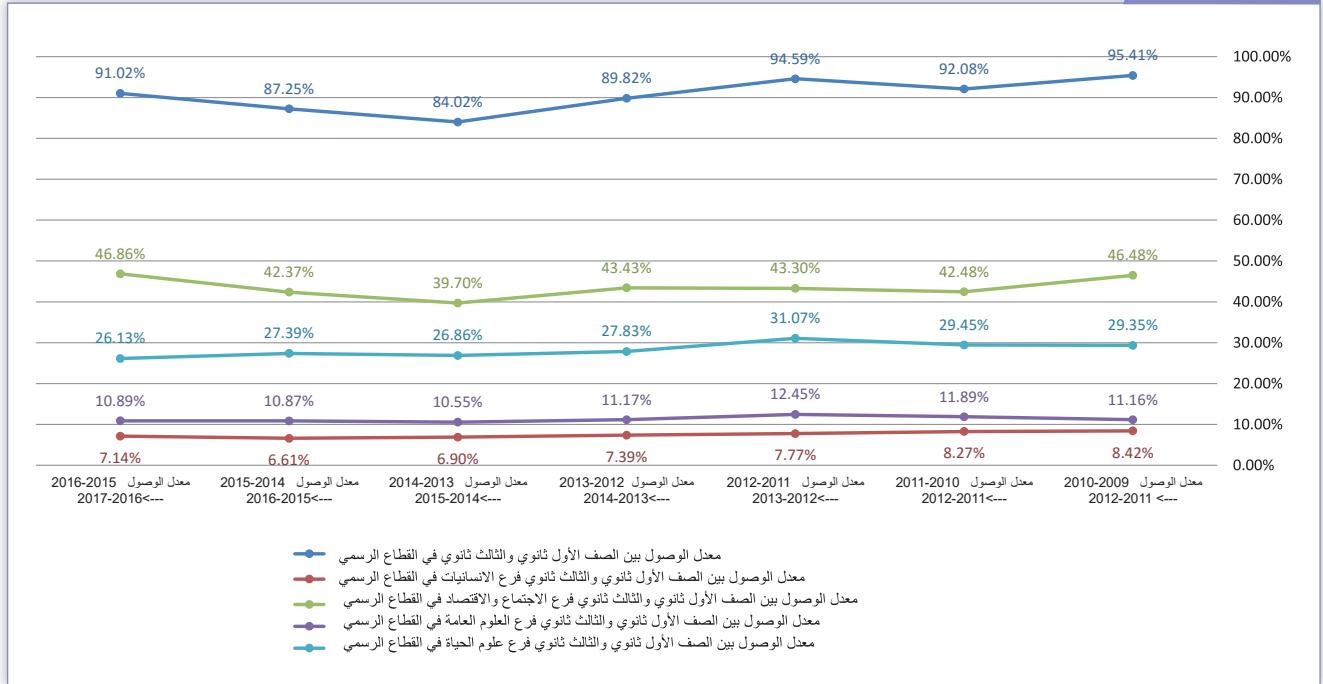


تشير الجداول إلى أن تلامذة القطاع الخاص الذين يتابعون تعليمهم في الصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي، لديهم فرص أفضل في الوصول إلى الصف التاسع، أي إنهاء مرحلة التعليم الأساسي، من رفاقهم الذين يتابعون تعليمهم في القطاع الرسمي (10\9 تلامذة في الخاص مقابل 10\8 في الرسمي). ويمكن رد ذلك إلى استغناء العديد من المدارس الخاصة عن تلامذتها الراسبين في خلال الحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي، بغية الحفاظ على نسب نجاح عالية في الامتحانات الرسمية.

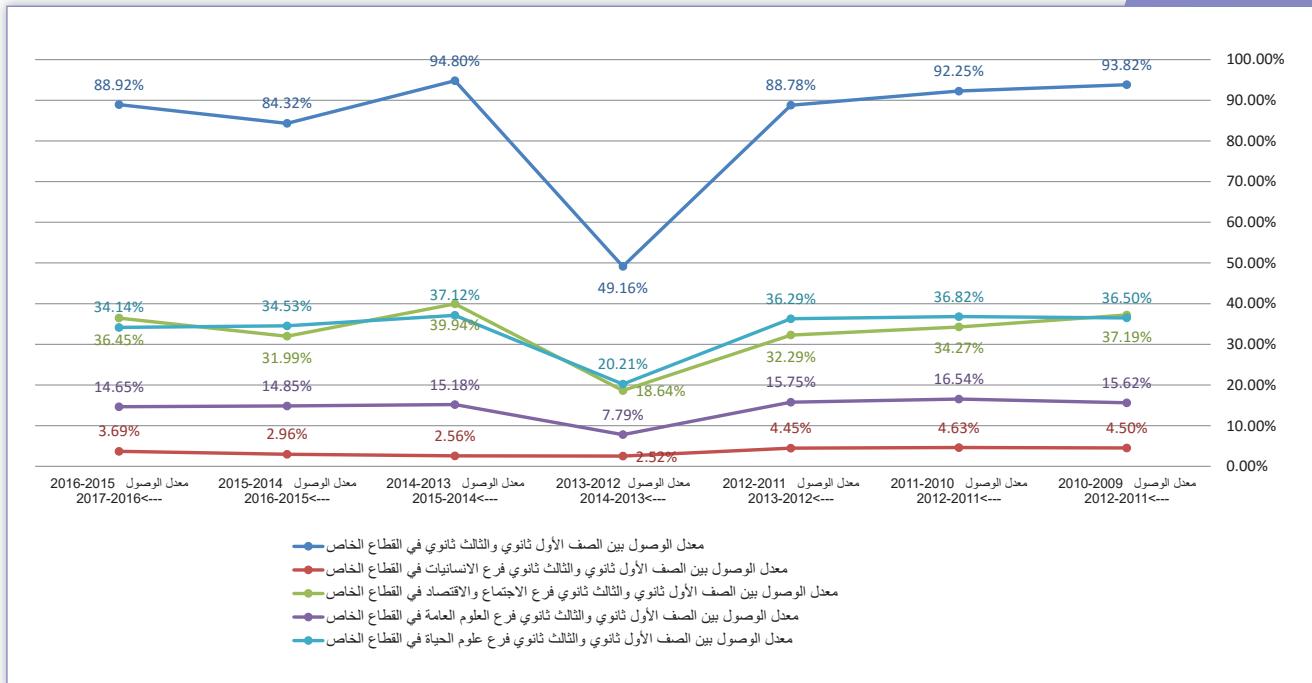
معدل وصول التلامذة اللبنانيين بين الصف الأول الثانوي والثالث الثانوي وفقاً لقطاع التعليم: ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين: الأول يتعلّق بالقطاع الرسمي والثاني يتعلّق بالقطاع الخاص.

معدل وصول التلامذة اللبنانيين بين الصف الأول الثانوي والثالث الثانوي في القطاع الرسمي

مؤشر 21



بلغ معدل وصول التلامذة بين الصف الأول الثانوي والثالث الثانوي في القطاع الرسمي 104%. ويعود ذلك إلى تدفق تلامذة التعليم الخاص نحو التعليم الرسمي في خلال صفوف مرحلة التعليم الثانوي نظراً للصورة الإيجابية السائدة حول التعليم الثانوي الرسمي.



في التعليم الخاص بلغ معدل انتقال التلامذة من الصف الأول الثانوي إلى الثالث الثانوي 95 %، ما يعود ليؤكد تسرب بعض التلامذة من الخاص نحو الرسمي في المرحلة الثانوية.

الباب السادس: تطور نتائج الامتحانات الرسمية من العام 2011-2012 ولغاية العام 2016-2017

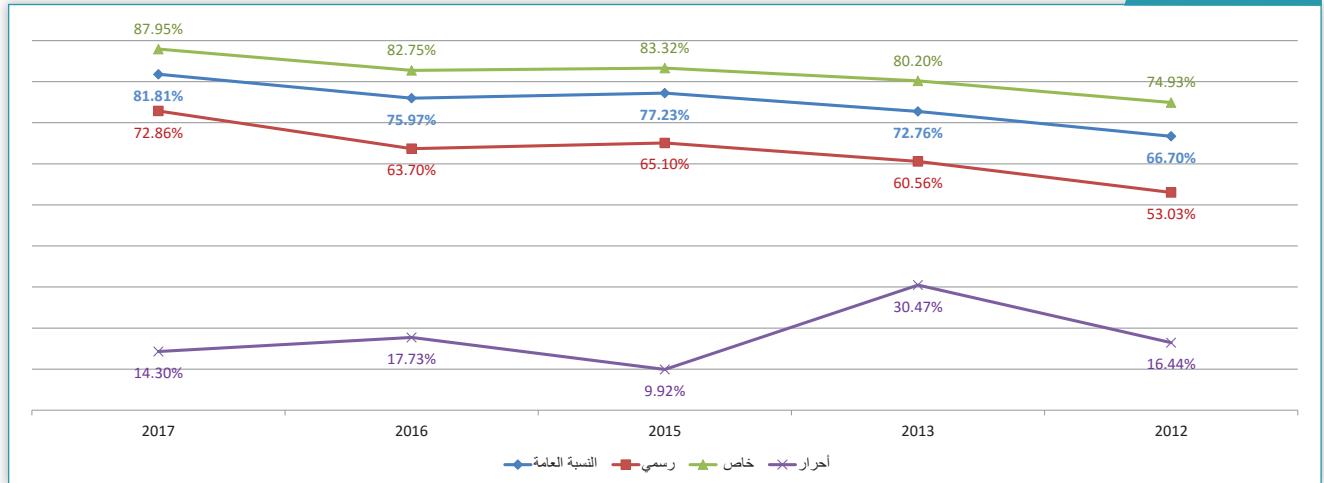
يشمل هذا الباب نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة ولشهادة الثانوية العامة، موزعة وفقاً لمتغيرات رئيسة هي: (1 قطاع التعليم، 2 الجندرة، 3 المواد التعليميّة 4) وكلّ من فروع الثانوية العامة. وتسهم هذه المؤشرات في إعطاء لمحة عن مستوى تحقّق أهداف النظام التعليمي.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ إغفال نتائج الامتحانات الرسميّة للعام 2014 الذي تمّ في خلاله إعطاء إفادة إثبات قيد لجميع تلامذة الشهادة المتوسطة والثانوية العامة بسبب إضراب المعلمين. لذلك فإن النتائج الفعلية للامتحانات الرسميّة لهذا العام الدراسي لا تعبّر عن الواقع كونها أعطت جميع المرشحين إفادات تخولهم أو الانتقال إلى الصف الأعلى أو إلى الترشيح للدخول إلى الجامعات.

مؤشر 22 نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة

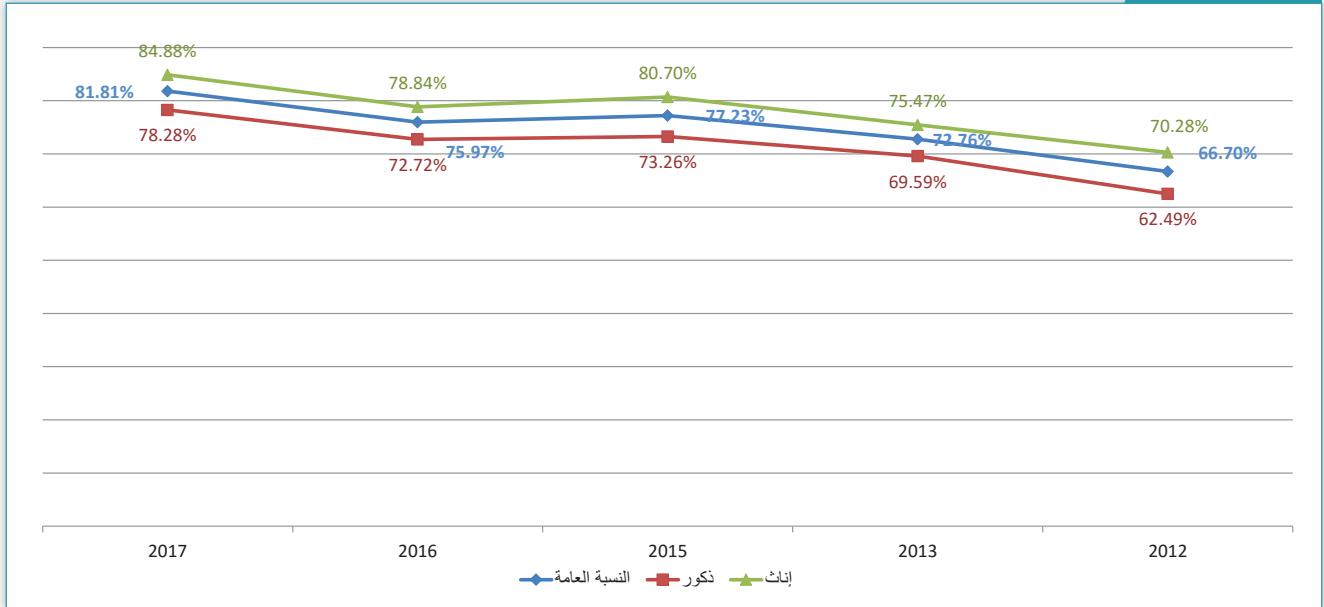
نتائج الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة وفقاً لقطاع التعليم⁷

مؤشر 22



شهدت نسبة النجاح الإجمالية في الشهادة المتوسطة ارتفاعاً تدريجياً من 66.70% في العام 2012 إلى 81.81% في العام 2017. ومرد ذلك إلى ارتفاع نسبة نجاح التلامذة بشكل ملحوظ في خلال السنوات المعتمدة في القطاعين الرسمي والخاص، مع تزايد لافتنسب النجاح في القطاع الرسمي.

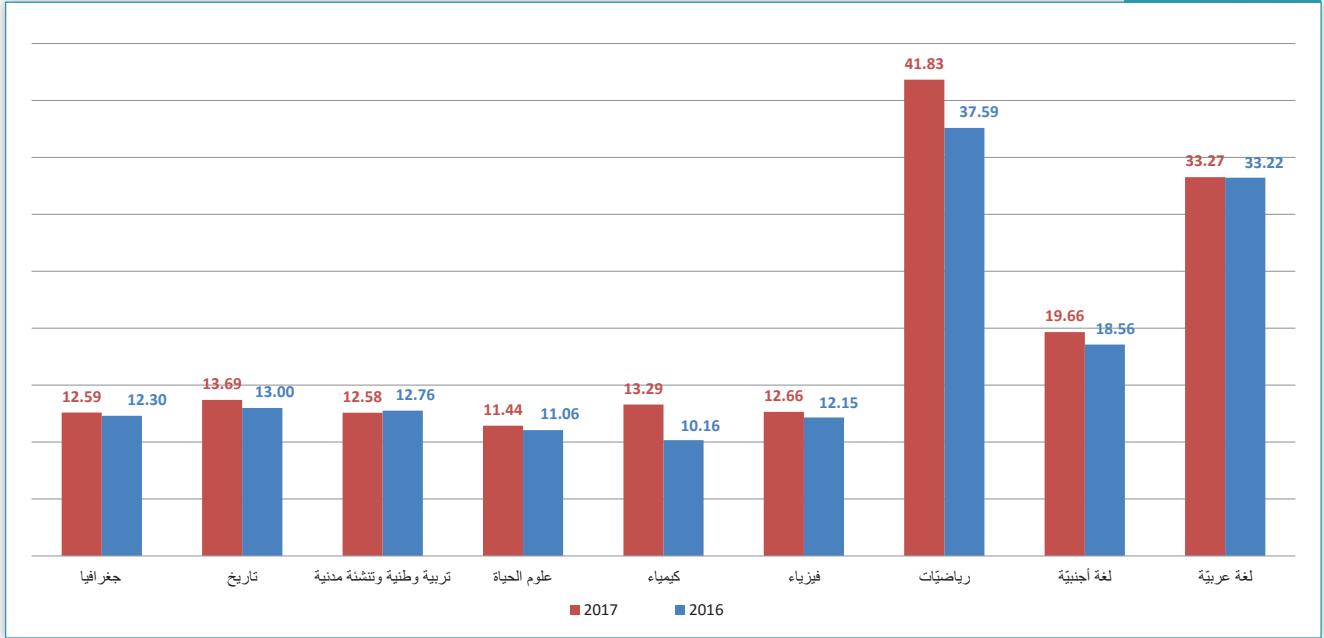
7- سنعتمد في هذا المؤشر ذكر العام الذي جرت فيه الامتحانات الرسميّة للإشارة إلى العام الدراسي: امتحانات العام 2012 التابعة للعام الدراسي 2011-2012، امتحانات العام 2013 التابعة للعام الدراسي 2012-2013، إلخ.



إن تطور نسب النجاح لكل من الذكور والإناث في خلال السنوات المعتمدة يبيّن الثبات في التراتبية، حيث إن نسبة نجاح الإناث كانت دائماً الأعلى على مدى السنوات المعتمدة، مع تباين لافت لمصلحتهنّ: في العام 2012 نجح 62.49 % من الذكور مقابل 70.28 % من الإناث، وفي العام 2017 بلغت نسبة نجاح الذكور 78.28 % مقابل 84.88 % للإناث.

مستويات تحصيل التلامذة في الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة وفقاً للمواد التعليمية بين العامين 2016 و 2017⁸

3 مؤشّر 22



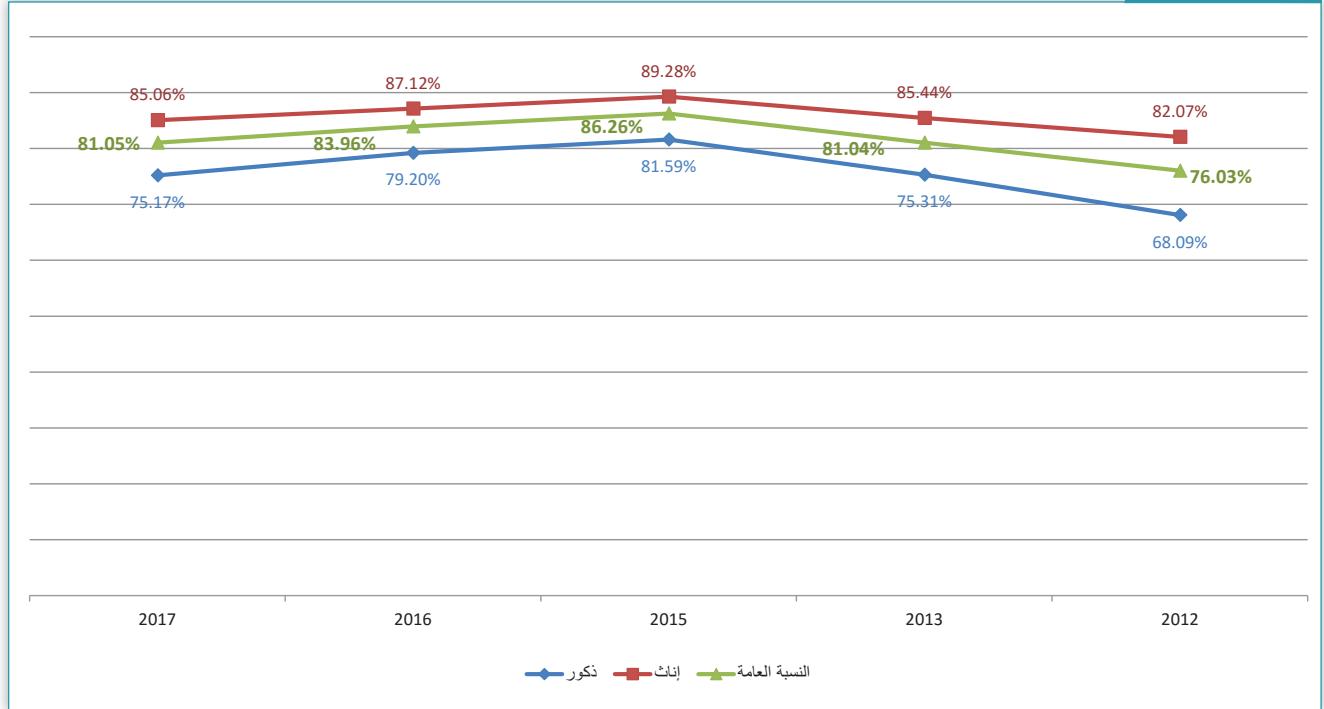
سجلت مستويات التحصيل في الشهادة المتوسطة ارتفاعاً طفيفاً في أكثرية المواد التعليمية مع بلوغ هذا الارتفاع أقصاه في مادة الرياضيات. أما النتائج في باقي المواد فحافظت على مستوى ثابت.

8- يستعرض هذا المؤشّر المعدلات العامة لنجاح التلامذة في كل مادة وليس نسب النجاح

مؤشر 23: نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة

ينقسم مؤشر نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة إلى عشرة أجزاء وذلك بحسب الفروع الأربعة (علوم الحياة، العلوم العامة، الآداب والإنسانيات، الاجتماع والاقتصاد) ووفقاً للجنس ولقطاع التعليم.

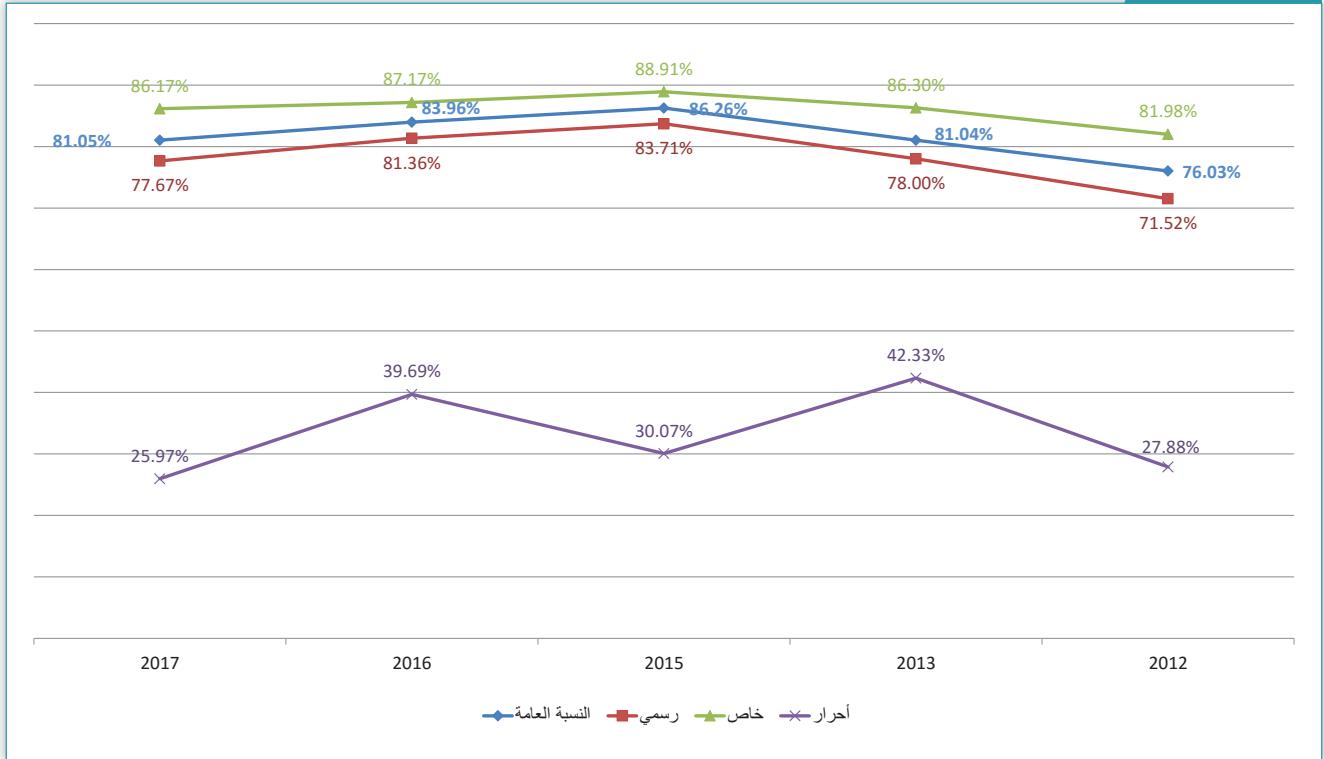
مؤشر 23 1 نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة ووفقاً للجنس



تطورت نسب النجاح لدى الذكور والإناث في خلال الأعوام المعتمدة، لكن الفروقات في نسب النجاح بين الجنسين بقيت كبيرة بفارق 10 نقاط لصالح الإناث. إذ حصدت الإناث النسبة الأعلى ما بين العام 2012 والعام 2017 (82,07 % و85,06 % بالتوالي) مقابل 68,09 % و75,17% للذكور).

نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة وفاقاً لقطاع التعليم

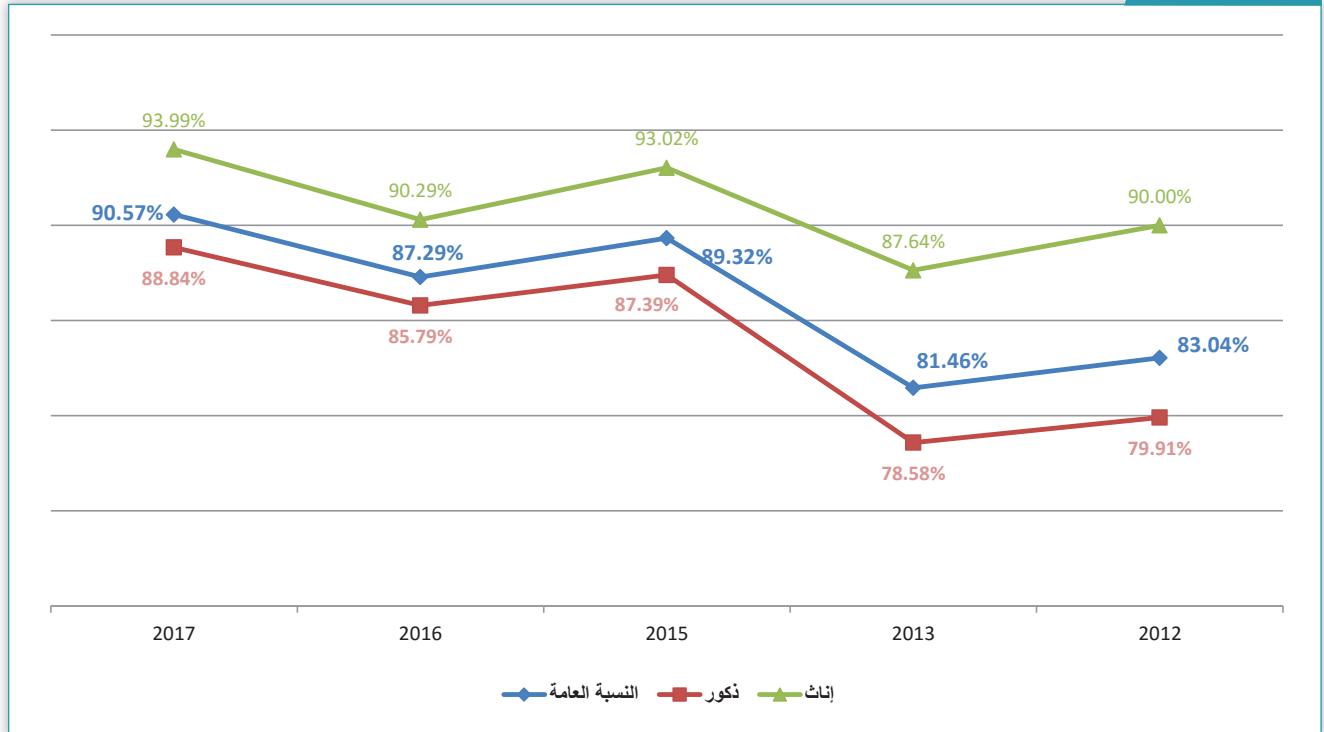
مؤشر 23



شهدت النسبة العامة للنجاح تطوراً ملحوظاً من 76 % عام 2012 إلى 81 % العام 2017.

ارتفعت نسبة النجاح في القطاع الرسمي من 71.52 % في العام 2012 إلى 77.67 % في العام 2017. وقد تفوّق القطاع الخاص على القطاع الرسمي في خلال الأعوام المعتمدة بفارق 8 نقاط، مع تسجيل ارتفاع في نسبة النجاح من 81.98 % عام 2012 إلى 86.17 % عام 2017. بالمقابل، تراجعت نسبة نجاح المنتسبين الأحرار من 27.88 % عام 2012 إلى 25.97 % عام 2017.

نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة وفاقاً للجنس

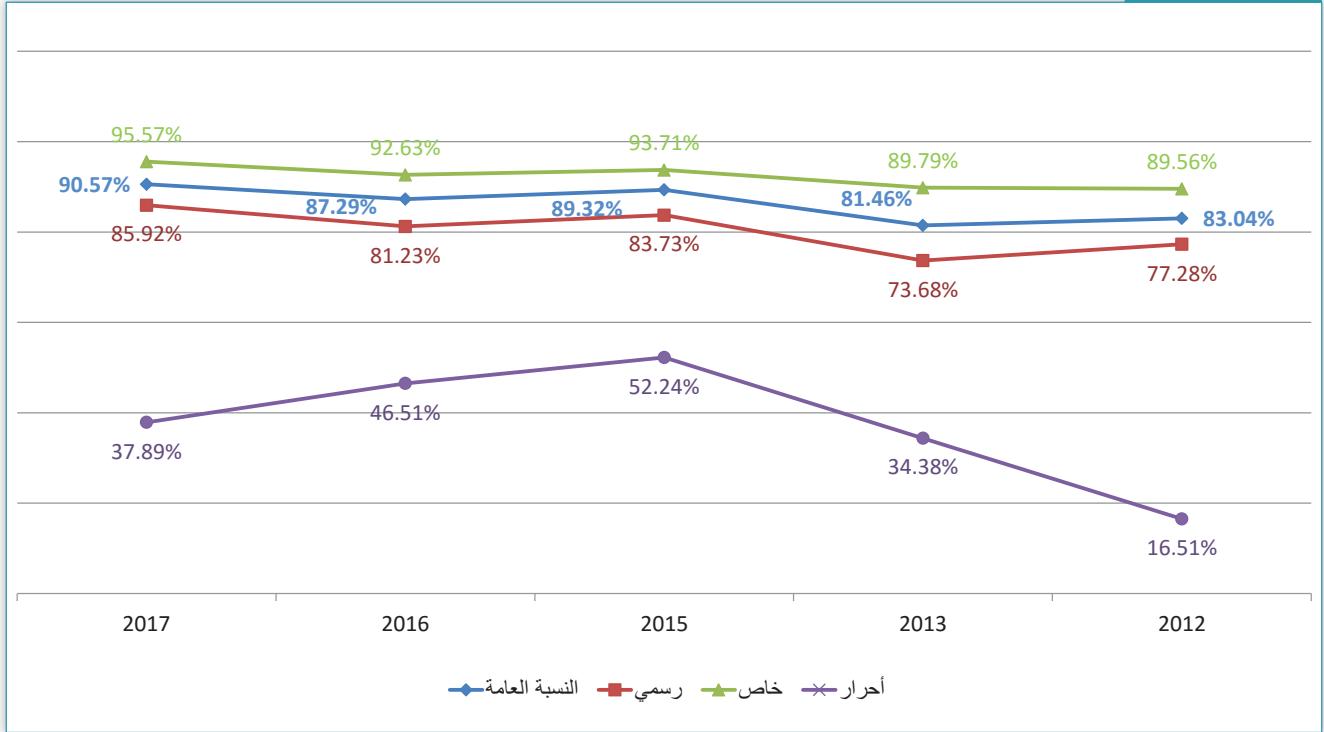


في شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة راوحت نسبة النجاح في خلال الأعوام المعتمدة بين 90.01 % و 93.99 % للإناث، مقابل 79.91 % و 88.84 % للذكور، تفوقت في خلالها الإناث على الذكور بفارق 10 نقاط في العام 2012، ثم تقلص هذا الفارق في العام 2017 إلى 6 نقاط.

نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة وفقاً لقطاع التعليم

4

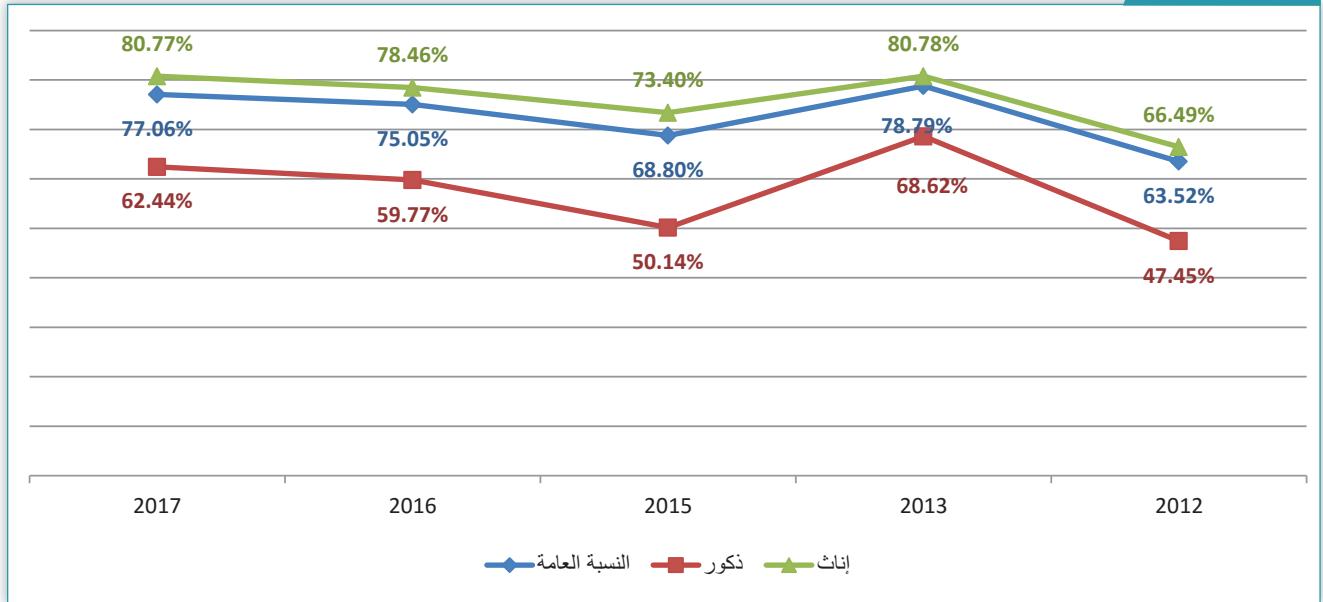
مؤشر 23



شهدت النسبة العامة للنجاح تطوراً ملحوظاً في شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة من 83.4 % في العام 2012 إلى 90.57 % في العام 2017. ارتفعت هذه النسبة في القطاعين الرسمي والخاص. وقد راوحت النسبة في القطاع الرسمي بين أدناها (73.68 %) في العام 2013 وأقصاها (85.92 %) في العام 2017.

إلا أن الفروقات بين القطاعين بقيت شاسعة في خلال السنوات المعتمدة، حيث استطاع القطاع الخاص أن يحافظ على نسبة نجاح مرتفعة راوحت بين أدناها (89.56 %) عام 2012، وأقصاها (95.57 %) عام 2017. كما ارتفعت نسب نجاح المنتسبين الأحرار من 16.51 % عام 2012، إلى أقصاها (52.24 %) عام 2015، ثم تراجعت لتسجل 37.89 % عام 2017.

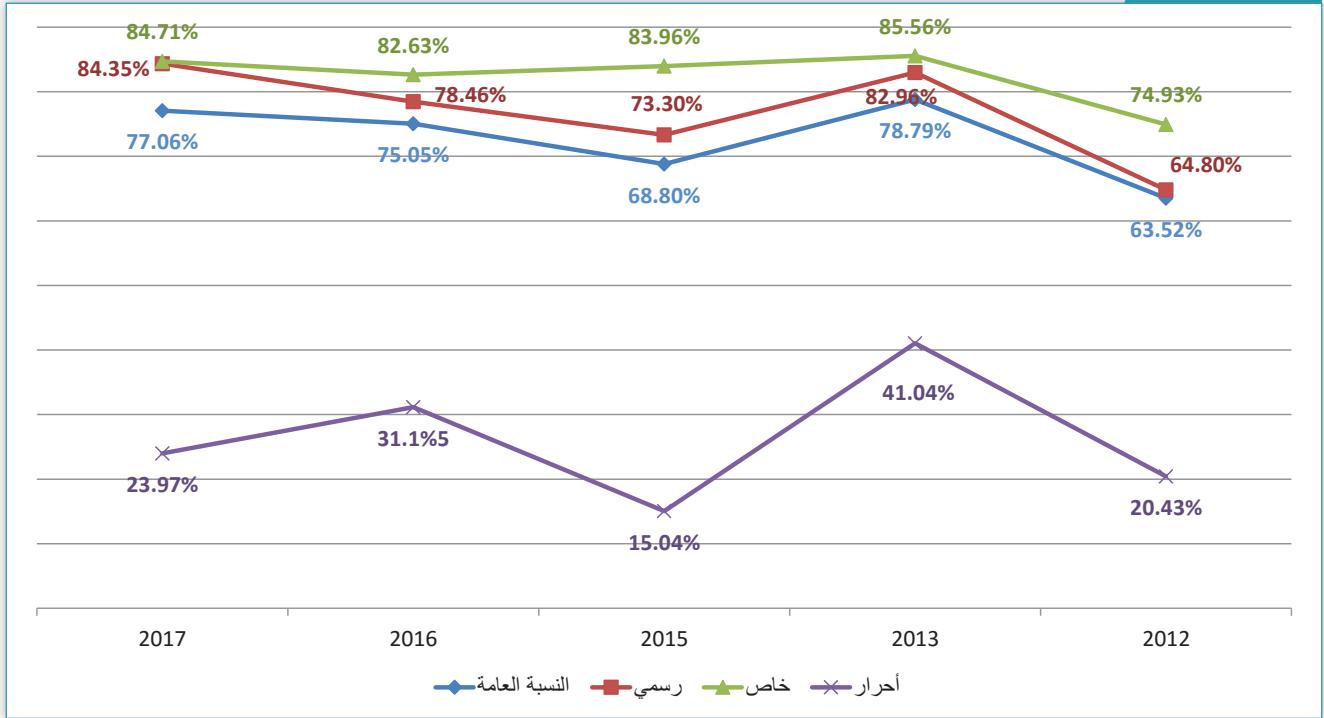
نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الآداب والانسانيات وفقاً للجنس



ارتفعت نسب النجاح لدى الذكور والإناث في فرع الآداب والإنسانيات في خلال الأعوام المعتمدة، تميّزت خلالها الإناث عن الذكور بفارق كبير بلغ 18 نقطة في العام 2017. تزايدت نسبة نجاح الإناث من 66.49 % عام 2012 إلى 80.77 % عام 2017. كما ارتفعت نسبة نجاح الذكور من 47.45% عام 2012 إلى أقصاها 68.62 % عام 2013، ثم تناقصت إلى 62.44 % عام 2017.

نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الآداب والإنسانيات وفقاً لقطاع التعليم

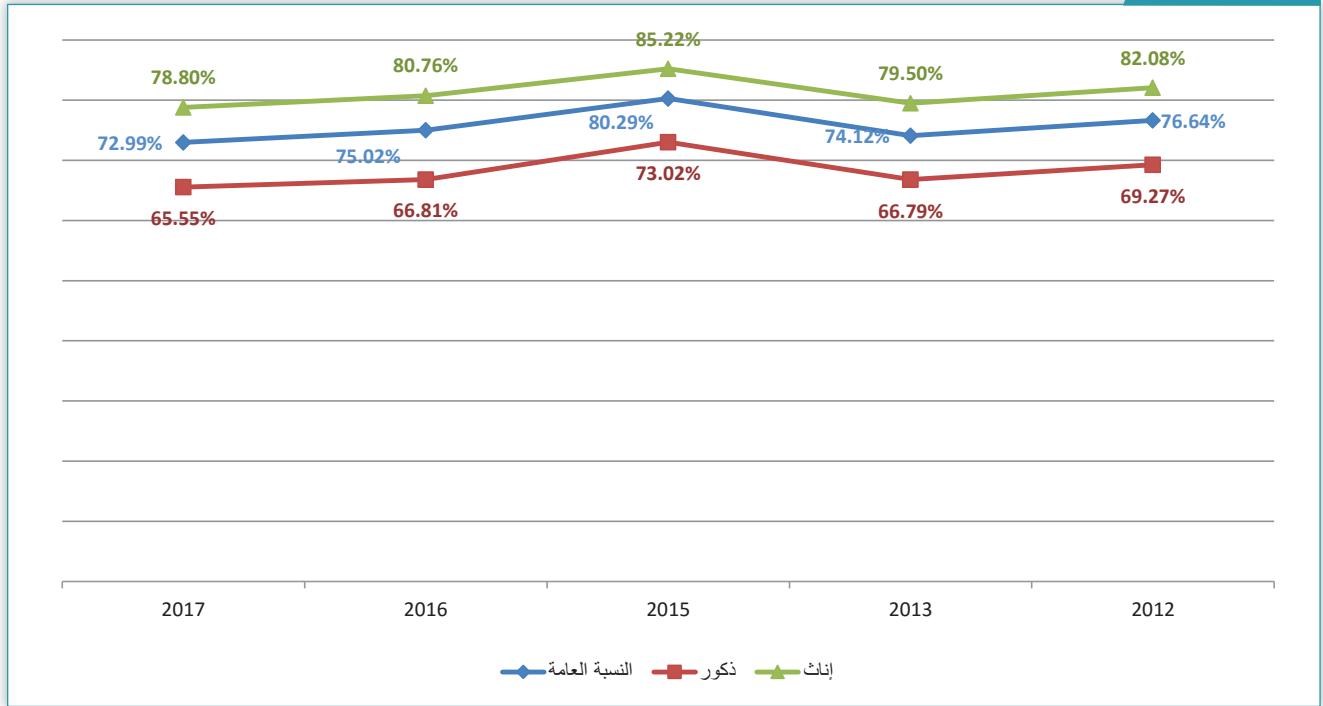
مؤشر 23 6



تأرجحت النسبة العامة للنجاح في شهادة الثانوية العامة فرع الإنسانيات في خلال الأعوام المعتمدة. بالفعل، فقد ارتفعت من 63.52 % في العام 2012 إلى 78.79 % في العام 2013، ثم تناقصت إلى 68.80 % عام 2015، وعادت وسجلت ارتفاعاً بلغ 77.6 % في العام 2017. إلا أن هذا التراجع لم يؤثر في تطور نسب النجاح في القطاعين العام والخاص الذي بقي ثابتاً:

في القطاع الرسمي، ارتفعت نسب النجاح في خلال السنوات المعتمدة من 64.80 % في العام 2012 إلى 84.35 % في العام 2017. حصد القطاع الخاص النسبة الأعلى من النجاح في فرع الإنسانيات في خلال الأعوام المعتمدة، من 74.93 % في العام 2012 إلى 84.71 % في العام 2017.

تفاوتت نسبة نجاح المنتسبين الأحرار بين نسبة أقصاها 41,04 % عام 2013 وأدناها 15 % عام 2015، ثم عادت وارتفعت في العام 2017 وبلغت 23.97 %.



تراجعت نسبة النجاح العامة في خلال الأعوام المعتمدة في فرع الاجتماع والاقتصاد من 76.64 % في العام 2012 إلى 72.99 % في العام 2017.

في العام 2012، نجح 69.27 % من الذكور مقابل 82.08 % من الإناث.

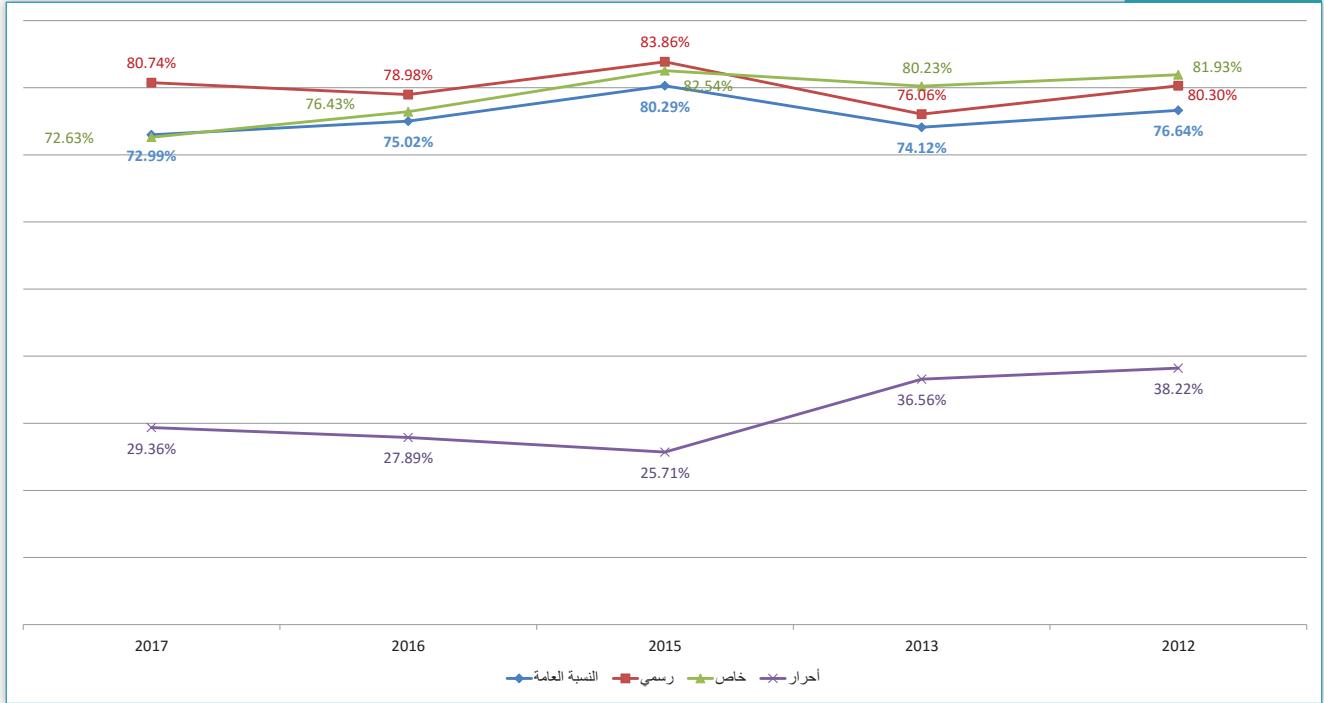
في العام 2017، نجح 65.55 % من الذكور مقابل 78.80 % من الإناث.

يتبين أن نسب نجاح الإناث تفوّقت على نسب نجاح الذكور بفارق 13 نقطة في العام 2017.

نتائج الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد وفقاً لقطاع التعليم

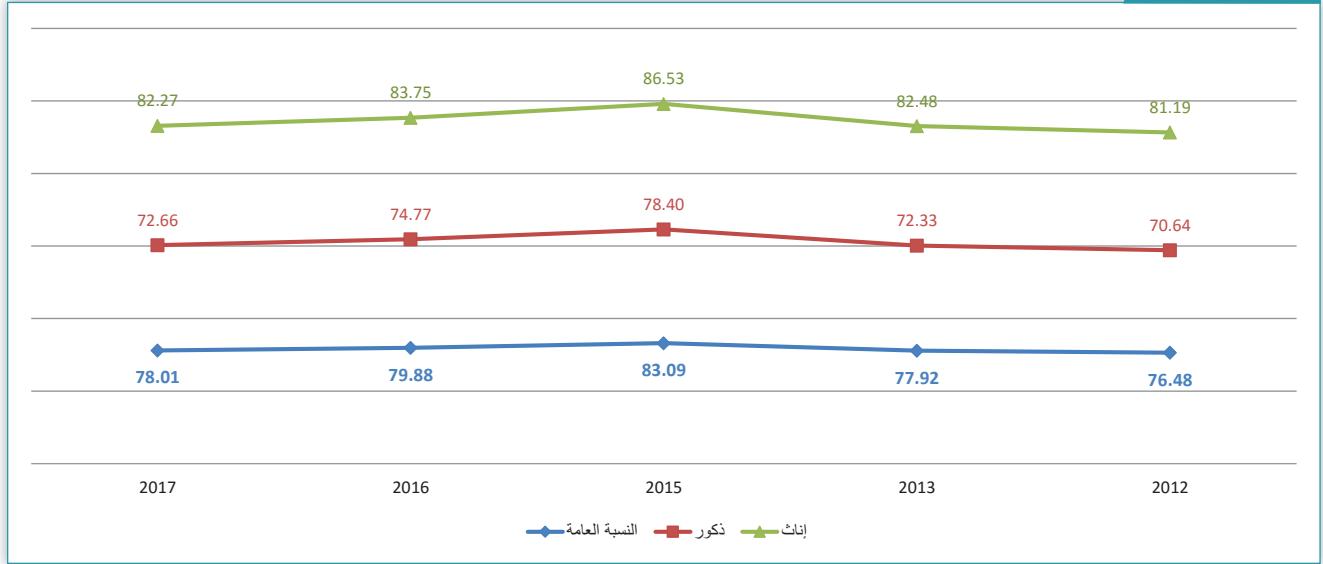
8

مؤشر 23



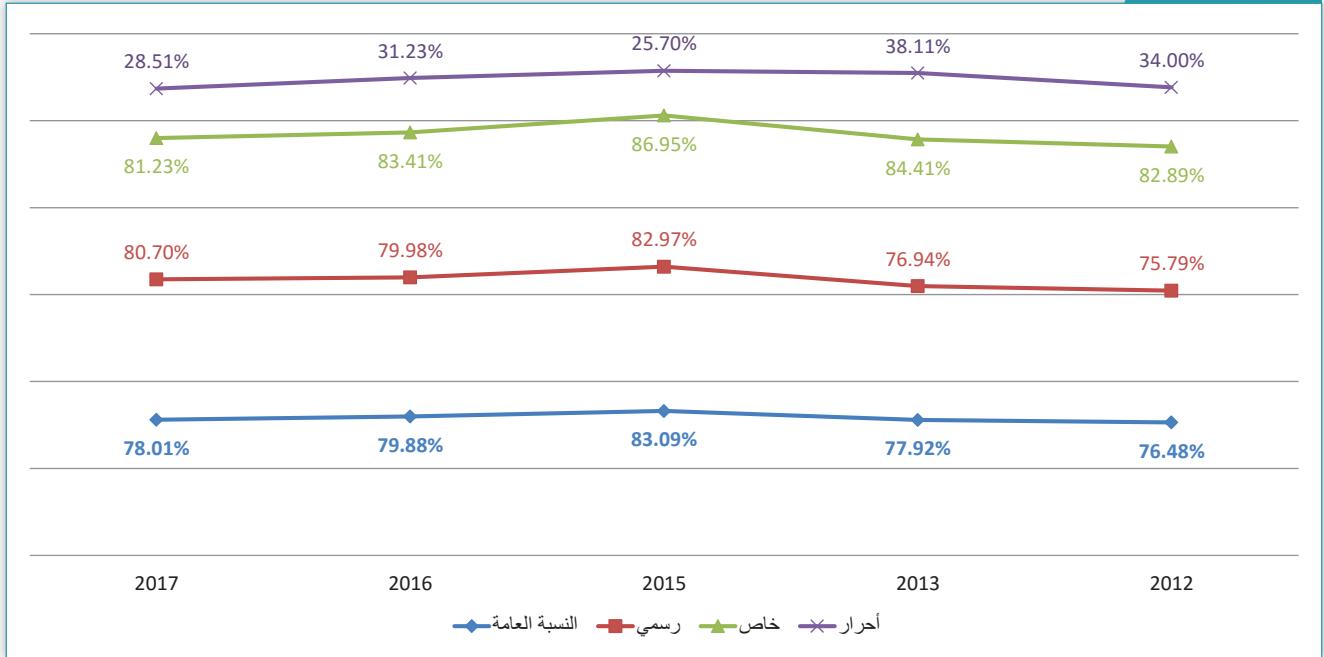
راوحت نسبة النجاح في فرع الاجتماع والاقتصاد من العام 2012 إلى العام 2017. ورغم تأرجح نسبة النجاح بين صعود وهبوط في القطاع الرسمي، إلا أنه استطاع أن يحصد النسبة الأعلى في العام 2017 (80.74%)، مقارنةً مع القطاع الخاص الذي سجّل تناقصاً بلغ أكثر من 9 نقاط. كما تراجع نسبة الأحرار من 38.22% في العام 2012 إلى 29.36% في العام 2017.

نتائج الامتحانات الرسميّة في الفروع الأربعة لشهادة الثانوية العامة وفاقا للجنس



تطورت نسبة النجاح في الفروع الأربعة لشهادة الثانوية العامة في خلال السنوات المعتمدة، ولكن الفروقات بقيت كبيرة بين الجنسين 82.27 % للإناث مقابل 72.66 % للذكور في العام 2017، أي بفارق 10 نقاط لصالح الإناث.

مؤشر 23 نتائج الامتحانات الرسمية في الفروع الاربعة لشهادة الثانوية العامة وفاقا للقطاع



تطورت نسبة النجاح في كافة فروع شهادة الثانوية العامة، من عام 2012 إلى عام 2017، بتناقص بلغ 5 نقاط عن الحد الأقصى الذي بلغته عام 2015، 83,09%.

هذا التطور كان ثابتاً في القطاع الرسمي، إذ ارتفعت نسبة النجاح من عام 2012 إلى عام 2017. أما القطاع الخاص فقد حافظ على تفوق طفيف مقارنةً بالقطاع الرسمي، رغم تناقص نسبة نجاح تلامذته من عام 2012 إلى عام 2017 بعد أن كان قد سجل أقصاها 86.95% عام 2015.

تظهر هذه المعطيات التحاقاً غير متوازٍ في مختلف فروع الثانوية العامة ضمن القطاعين الرسمي والخاص. ومن المهم توجيه التلامذة نحو الفروع بما يتلاءم مع حاجات سوق العمل.

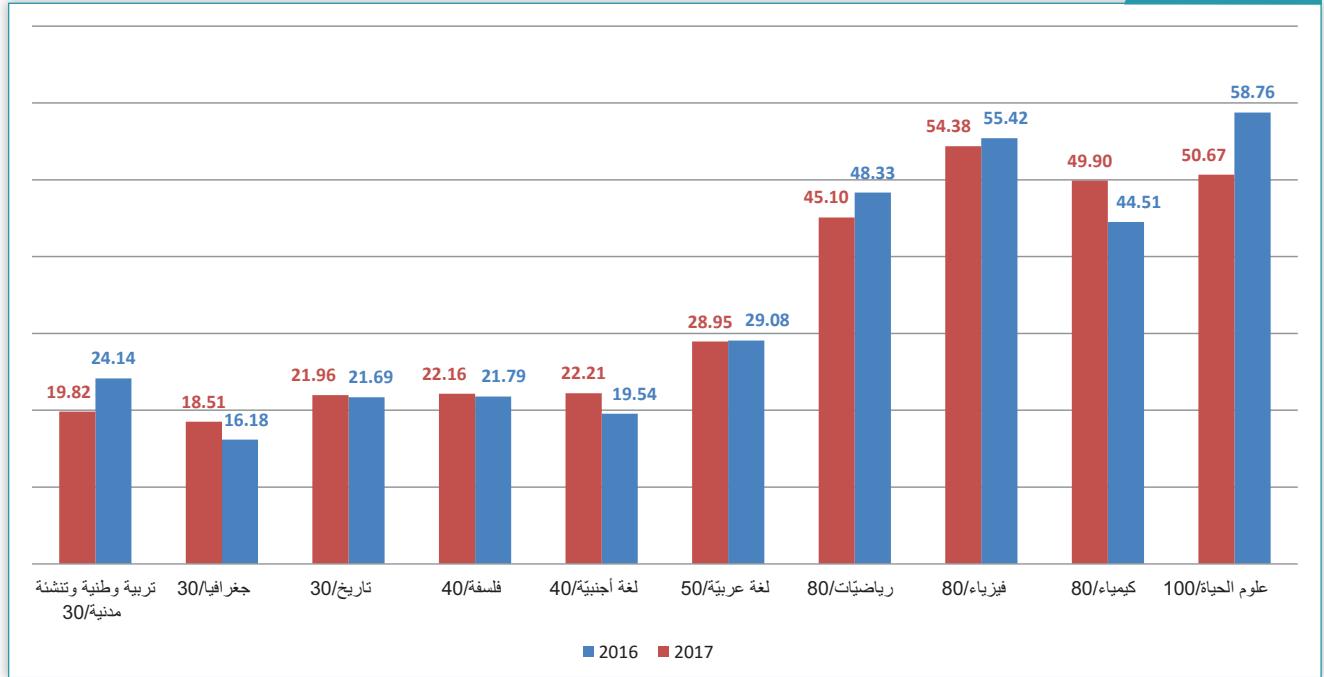
مؤشر 24: مستويات تحصيل التلامذة في الامتحانات الرسمية لشهادة الثانوية العامة وفقاً للمواد التعليمية وللغروع الأربعة بين العامين 2016 و 2017

ينقسم هذا المؤشر إلى أربعة نتائج بحسب الفروع الأربعة:

فرع علوم الحياة

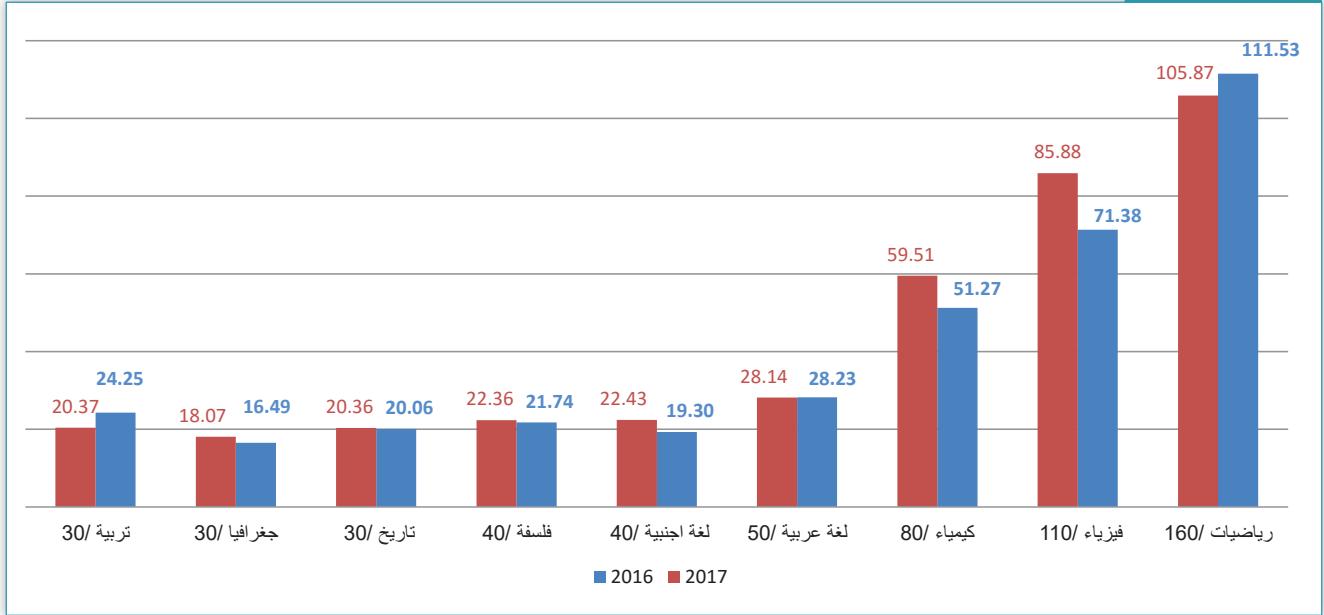
1

مؤشر 24



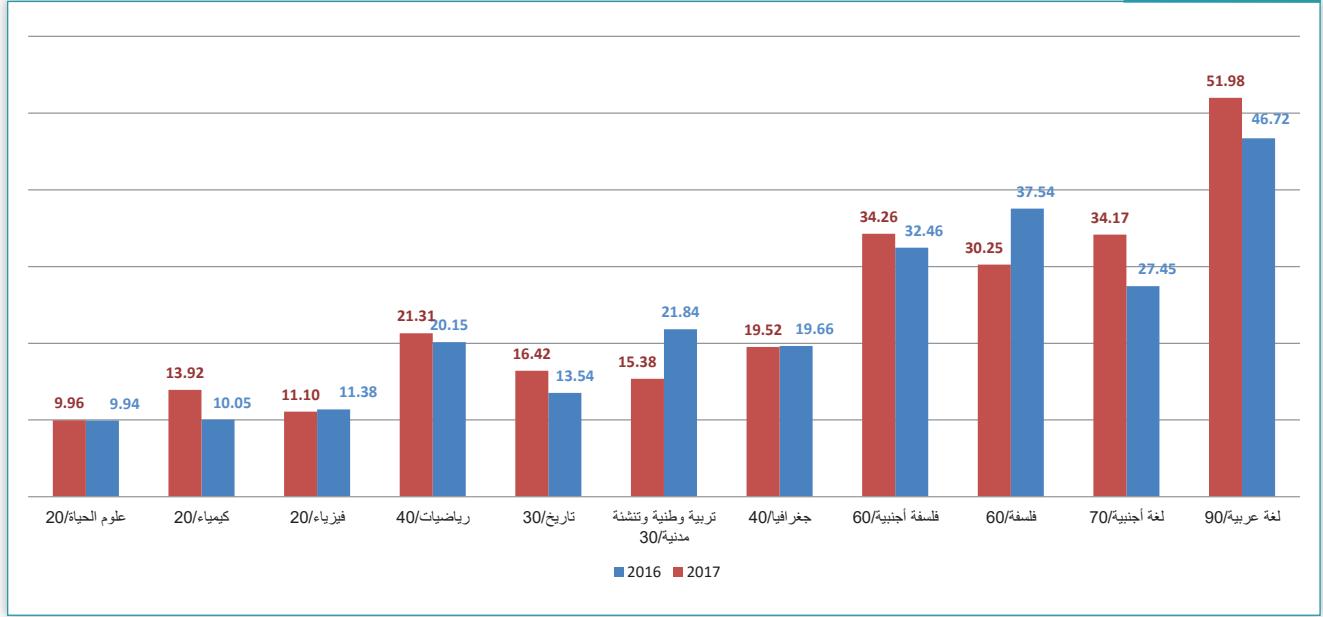
إن نتائج التلامذة في شهادة الثانوية العامة فرع علوم الحياة تظهر تديناً في مستوى التحصيل بين العامين 2016 و 2017 في المواد التالية: علوم الحياة (العلامة على 100) من 58.76 إلى 50.67، والرياضيات (80/) من 48.33 إلى 45.10، والفيزياء (80/) من 55.42 إلى 54.38 وهي مواد أساسية لهذا الفرع، بالإضافة إلى مادة التربية المدنية من 24.14 إلى 19.82.

بالمقابل، ارتفع مستوى التحصيل في مادة الكيمياء (80/) من 44.51 إلى 49.50، ومادة الجغرافيا (30/) من 16.18 إلى 18.51 والفلسفة (40/) من 21.79 إلى 22.16، واللغة الأجنبية (40/) من 19.54 إلى 22.21.



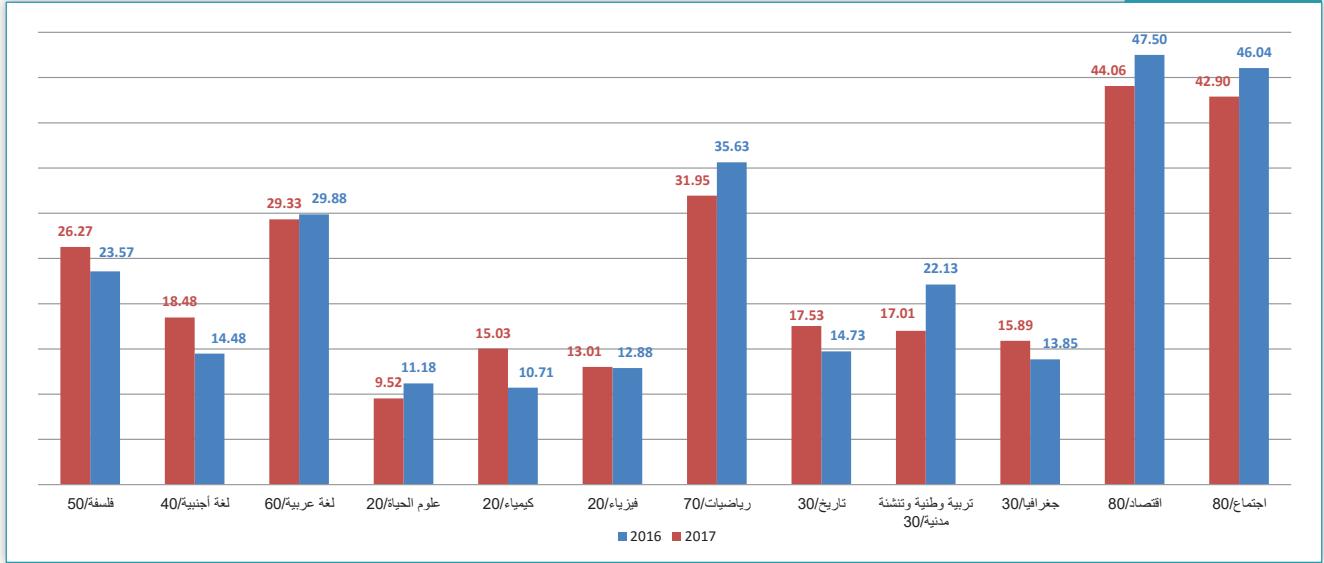
تظهر نتائج شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة أن مستوى التحصيل في مادة الرياضيات (/160) تدنى من 111.53 في العام 2016 إلى 105.87 في العام 2017، وهي مادة أساسية في هذا الفرع. بالمقابل ارتفع مستوى التحصيل في مادتي الفيزياء (/110) من 71.38 إلى 85.88 والكيمياء (/80) من 51.27 إلى 59.51.

أما بالنسبة إلى المواد الأخرى، فقد ارتفع مستوى اللغة الأجنبية من 19.30 إلى 22.40 والفلسفة من 21.74 إلى 22.36 والجغرافيا من 16.49 إلى 18.07 باستثناء مادة التربية المدنية التي تدنى مستواها من 24.25 إلى 20.37.



تظهر نتائج الامتحانات الرسمية لفرع الآداب والإنسانيات أن مستوى التحصيل ارتفع بشكل ملحوظ بين العامين 2016 و2017 في مادة اللغة العربية (/90) من 46.72 إلى 51.98، وهي مادة أساسية في هذا الفرع، ومادة اللغة الأجنبية (/70) من 27.45 إلى 34.17، ومادة الفلسفة باللغة الأجنبية (/60) من 32.46 إلى 34.26 ومادة التاريخ من 13.54 إلى 16.42، والرياضيات من 20.15 إلى 21.31، والكيمياء من 10.5 إلى 13.92.

بالمقابل، تدنى مستوى التحصيل في مادتي: الفلسفة العربية (/60) من 37.54 إلى 30.25 والتربية الوطنية والتنشئة المدنية من 21.84 إلى 15.38.



تدنى مستوى التحصيل في الامتحانات الرسمية بين العامين 2016 و2017 في المواد الأساسية لفرع الاجتماع والاقتصاد.

فتناقص معدل النجاح في مادة الاجتماع (80/) من 46.4 إلى 42.90 والاقتصاد (80/) من 47.50 إلى 44.06 والرياضيات (70/) من 35.63 إلى 31.95 واللغة العربية (60/) من 29.88 إلى 29.33.

كما تناقص معدل النجاح في مادة علوم الحياة (2- نقطتان) والتربية الوطنية والتنشئة المدنية (6- نقاط).

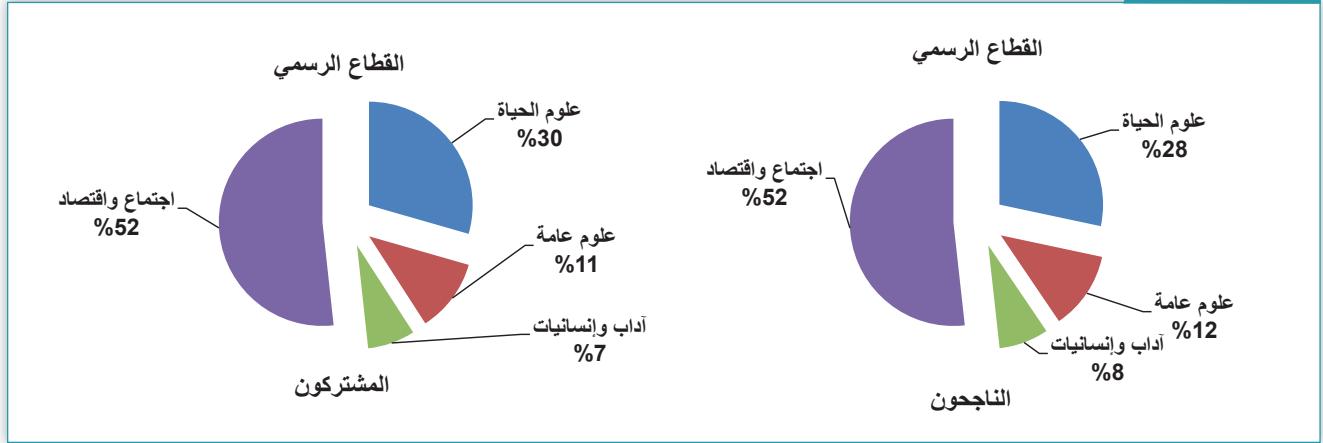
بالمقابل، ارتفع مستوى التحصيل في المواد الأخرى بشكل ملحوظ، إذ بلغت نسبة ارتفاع مستوى التحصيل في مادة الفلسفة (+3 نقاط)، وفي اللغة الأجنبية (+4 نقاط)، وفي مادة الجغرافيا (+2 نقطتان)، وفي مادة التاريخ (+3 نقاط)، وفي مادة الكيمياء (+5 نقاط).

خلاصة القول أن النتائج تختلف بشكل ملحوظ بين مادة تعليمية وأخرى في الفروع الأربعة للثانوية العامة. كما أن نتائج بعض المواد، مثل اللغة العربية، التربية الوطنية وعلوم الحياة، تعتبر متدنية ضمن الفروع الأربعة.

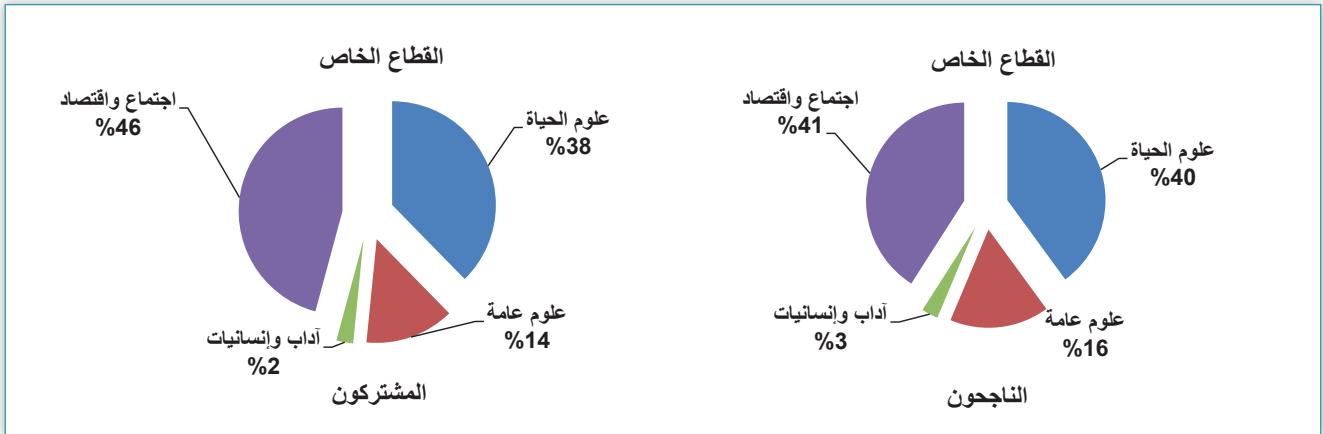
وعليه، فمن الضروري إجراء دراسات معمّقة بغية اقتراح تصويبات تساهم في تحسين نتائج الامتحانات الرسمية.

نسبة المشتركين والناجحين في شهادة الثانوية العامة وفقاً لكل قطاع ولكل فرع بين عامي 2016 و2017

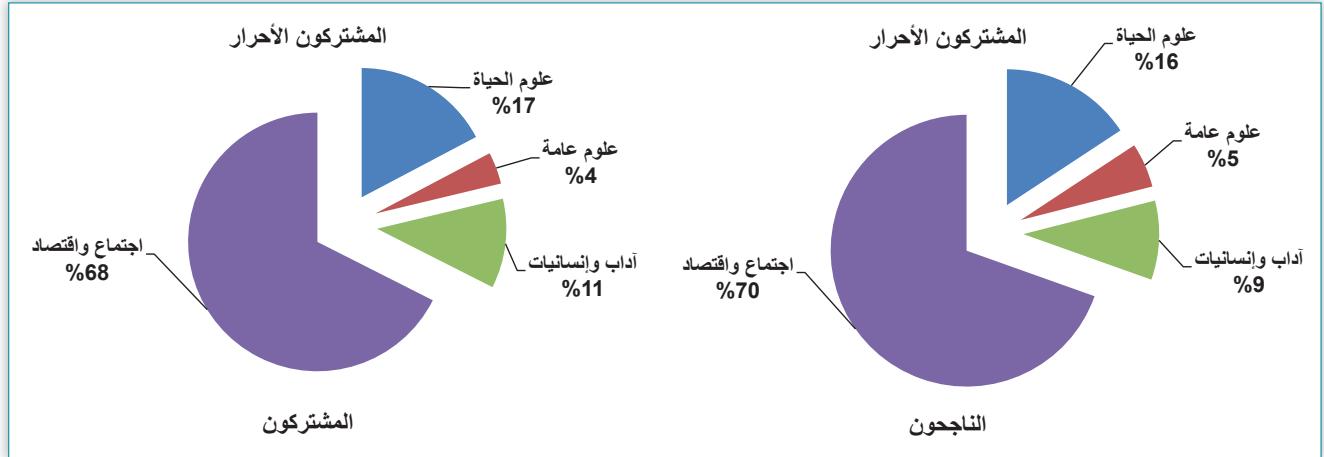
مؤشر 25



سجل تلامذة القطاع الرسمي النسبة الأعلى من النجاح في فرع الاجتماع والاقتصاد 52%، مقابل تدني هذه النسبة في الفروع الأخرى (علوم الحياة 28%، العلوم العامة 12%، 8% الآداب والإنسانيات).



ارتفعت نسبة النجاح في القطاع الخاص في فرعي علوم الحياة 40% والاجتماع والاقتصاد 41%، وتدنت هذه النسبة في الفروع الأخرى (16% علوم عامة و3% آداب وإنسانيات).



نجح 680 طالبًا من الأحرار⁹ في العام 2017 من اصل 2385 مرشحًا «لشهادة الثانوية العامة في فروعها الأربعة». ولكن نسبة نجاح الأحرار سجلت تفاوتًا بين الفروع، إذ حصد فرع الاجتماع والاقتصاد النسبة الأعلى 70 %، بفارق كبير عن الفروع الأخرى التي سجلت نسبة نجاح متدنية (16 % علوم الحياة، 9 % آداب وإنسانيات 5 % علوم عامة). هذه النتائج تؤثر في تطور معدلات النجاح العامة في الامتحانات الرسمية.

9- المشركون الأحرار هم الذين يتقدمون بطلبات للمشاركة في الامتحانات الرسمية من دون متابعة عام دراسي ضمن إحدى مؤسسات التعليم العام.

الباب السابع: موقع لبنان وفاقا لنتائج دراسات التقييم الدولية في العام 2015

مؤشر 26: نتائج التلامذة بعمر 15 سنة في اختبار الـ PISA¹⁰ في العام 2015

شارك لبنان للمرة الأولى في تقييم PISA في العام 2015 أو ما يعرف بالبرنامج الدولي لتقييم التلامذة (PISA) Program for International Student Assessment الذي يهدف إلى تقييم أداء تلامذة البلدان المشاركة في مجالات محددة من أجل مواجهة التحديات اليومية. هذا الامتحان موجه إلى التلامذة في عمر 15 سنة، بغض النظر عن الصف أو المرحلة التي ينتمون إليها. وتديره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization for Economic Cooperation and Development. يسوّغ المعنيون هذا الخيار بأن هذه الفئة العمرية تجسد نهاية مرحلة التعليم الإلزامي في معظم أنحاء العالم. في كل دورة، أي كل 3 سنوات، تشارك الدول في هذا الامتحان التقييمي و يتم التركيز على مجال محدد بالإضافة إلى المجالات الأخرى. هذا التقييم المتكرر يساعد البلدان على تتبع ادائها ومقارنته بالبلدان الأخرى التي تشارك في هذا الاختبار.

في العام 2015، شمل التقييم ثلاثة مجالات وهي: الفهم الكتابي، الرياضيات والعلوم وذلك باللغة الفرنسية او الإنكليزية. المجال الذي تمّ التركيز عليه هو العلوم وشارك فيه 72 بلدًا¹¹.

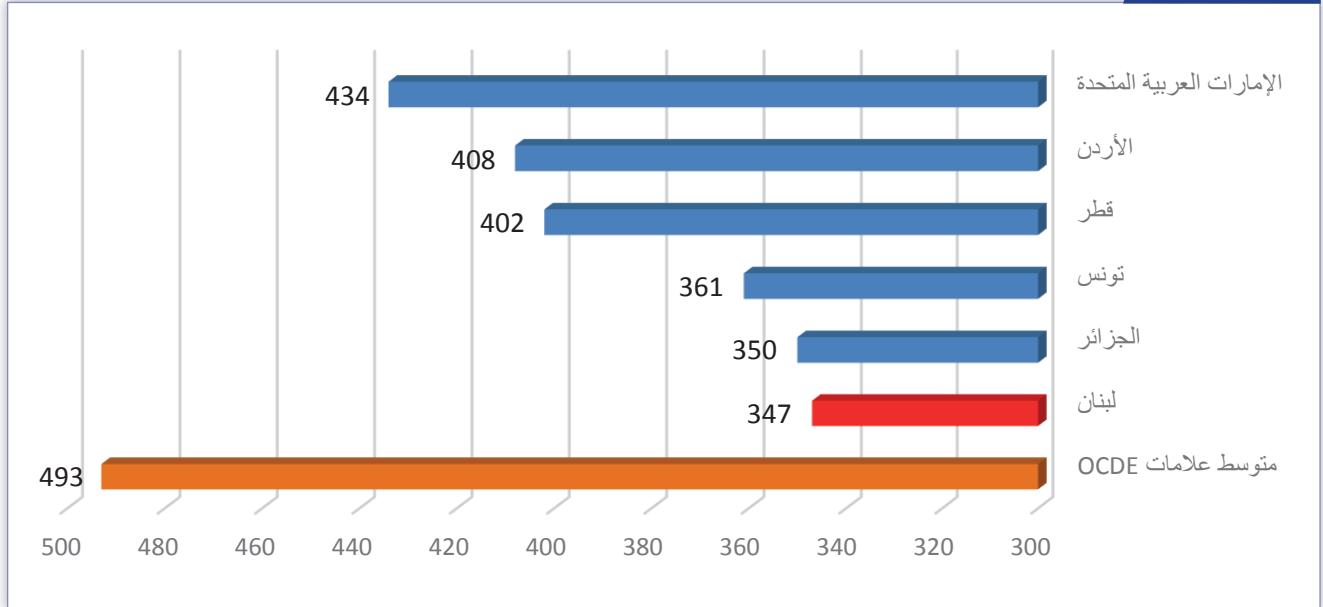
ينقسم هذا المؤشر إلى ثلاثة مؤشرات بحسب موقع لبنان من تقييم الفهم الكتابي للغة الفرنسية والإنكليزية، من تقييم العلوم ومن تقييم الرياضيات.

10- "Pisa 2015 "Résultat à la loupe"

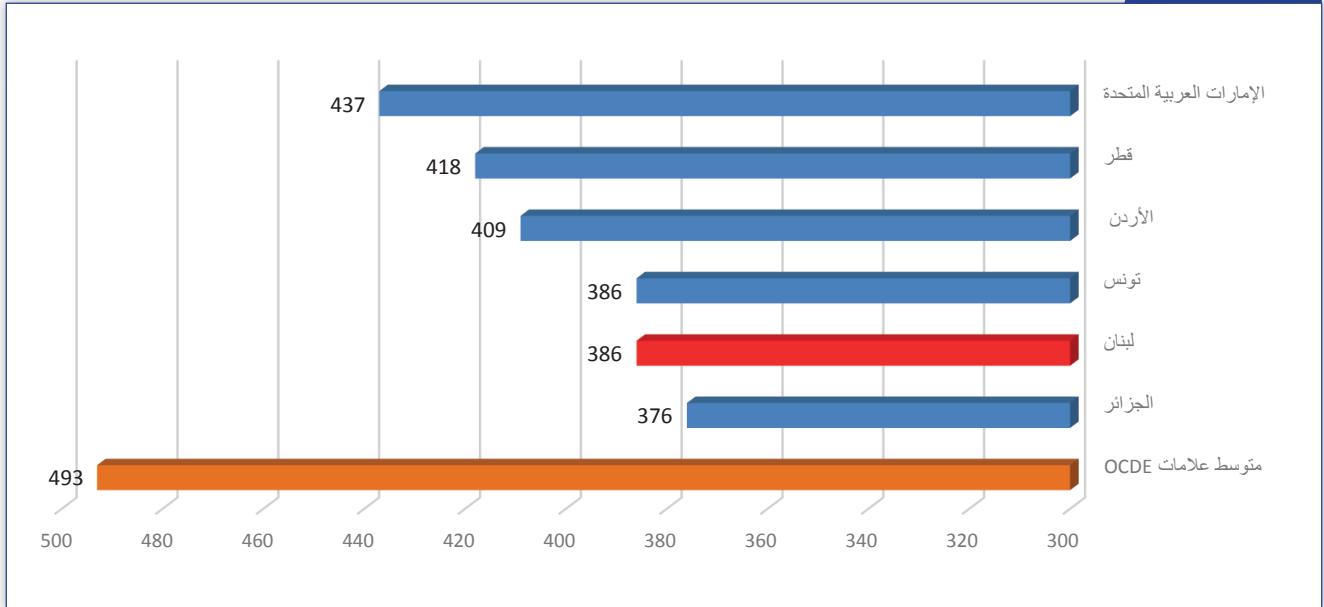
11- يحضّر المركز التربوي للبحوث والإنماء تقريرًا وطنيًا حول نتائج لبنان في دراسة الـ PISA ، يسمح بفهم هذه النتائج ومقارنتها مع الواقع اللبناني.

موقع لبنان في تقييم الفهم الكتابي للغة الفرنسية والإنكليزية (PISA)

1 مؤشر 26



نال لبنان في الفهم الكتابي 347 علامة، بفارق 146 نقطة نسبةً للمتوسط الدولي للـ PISA، والبالغ 493 نقطة.

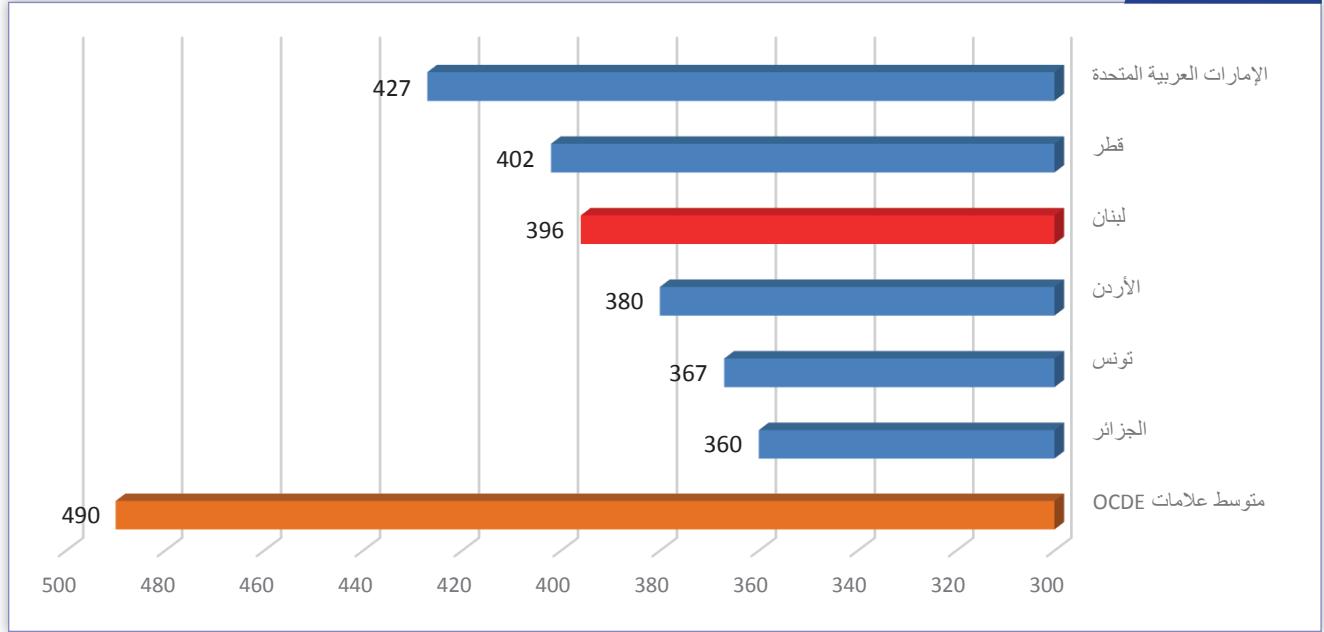


في العلوم، حصل لبنان على علامة 386 (مثل تونس) بفارق 107 نقاط نسبةً إلى المتوسط الدولي للـ PISA، والبالغ 493 نقطة.

موقع لبنان في تقييم الرياضيات (PISA)

3

مؤشر 26



في الرياضيات، بلغ متوسط لبنان 396 علامة وهو يتقارب مع قطر (402) وأعلى من الجزائر (360) وتونس (367) والأردن (380) ولكنه بقي بعيداً من متوسط علامات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ 490 علامة.

مؤشر 27: نتائج تلامذة الصف الثامن الأساسي في اختبار TIMSS¹² في العام 2015

شارك لبنان في تقييم الـ TIMSS للصف الثامن الأساسي للمرة الأولى في العام 2003 وبصورة منتظمة كل اربع سنوات (أي شارك في العام 2007 و2011 و2015). يهدف هذا الاختبار إلى تقييم مستويات الأداء لدى الطلاب في الصف الثامن الأساسي في مادة الرياضيات ومواد العلوم أي مواد الفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة.

طاولت هذه الاختبارات تقييم المعارف الخاصة بمواضيع علمية محددة لكل مادة، ومن خلال تقييم مستويات التفكير لديهم في المجالات الثلاثة الآتية: المعارف (knowing) والتطبيق (applying) والتفكير (reasoning). كما وقّرت بيانات مرجعية تساعد في تحليل النتائج وربطها ببعض المؤشرات الخاصة بكل من الطالب والأستاذ والمدير¹³.

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين بحسب موقع لبنان من تقييم الرياضيات ومن تقييم العلوم.

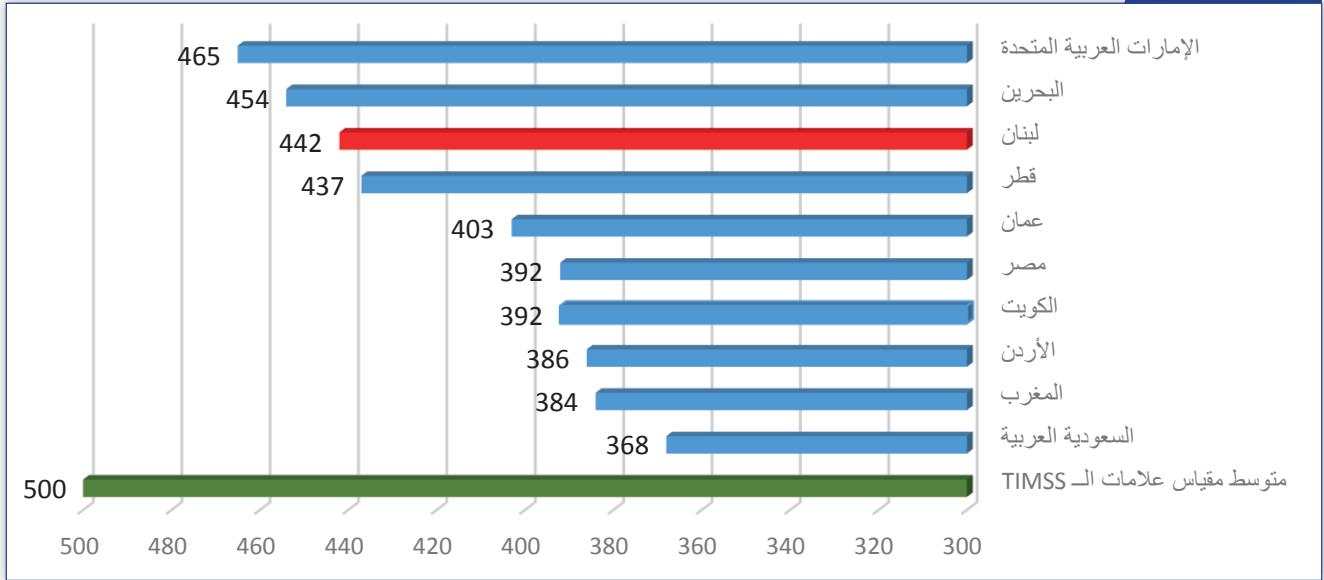
12- IEA's Trends in International Mathematics and Science Study – TIMSS 2015

13- يحضّر المركز التربوي للبحوث والإفتاء تقريرًا وطنيًا حول نتائج لبنان في دراسة الـ TIMSS ، يسمح بفهم هذه النتائج ومقارنتها مع الواقع اللبناني.

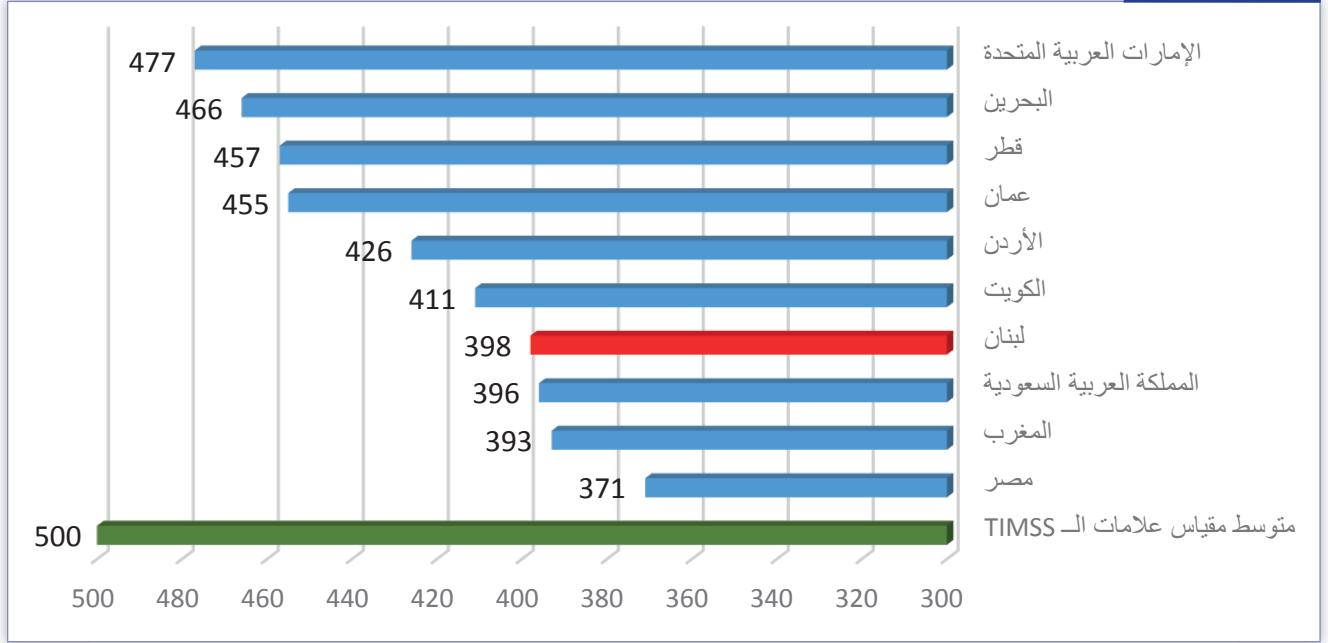
موقع لبنان في تقييم الرياضيات (TIMSS)

1

مؤشر 27



شارك لبنان في اختبارات التقييم الدولي TIMSS في مادة الرياضيات في الصف الثامن الأساسي، ونال متوسطاً تقييمياً بلغ 442 علامة أي أقل بـ 58 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـ (500) TIMSS، واحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية المشاركة.

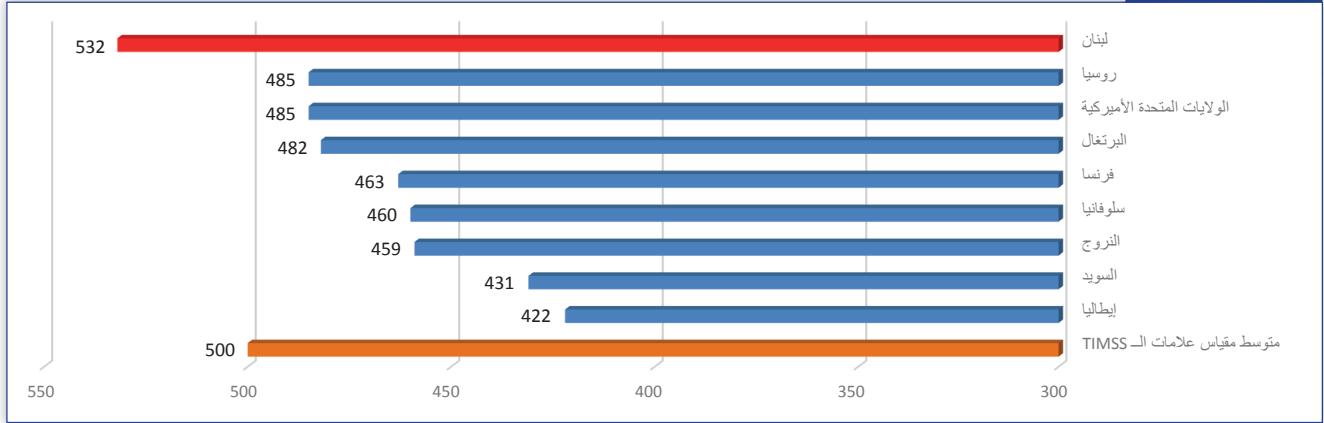


أما في العلوم، فنال لبنان متوسطاً تقييمياً لا يتعدى 398 علامة أي أقل بـ 102 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـ TIMSS الـ (500)، واحتل المرتبة السابعة بين الدول العربيّة المشاركة، ما يطرح تساؤلات حول مدى ملاءمة طرائق تعليم العلوم ومحتوياتها مع المتطلبات العصريّة.

مؤشر 28: نتائج TIMSS Advanced للصف الثالث الثانوي فرع العلوم العامة في العام 2015

شارك لبنان في اختبار TIMSS advanced في خلال العامين 2008 و2015 للصف الثالث الثانوي فرع العلوم العامة فقط، يهدف هذا الاختبار إلى تقييم أداء الطلاب في المرحلة الثانوية في مادتي الرياضيات والفيزياء. طاولت هذه الاختبارات تقييم المعارف الخاصة بمواضيع علمية محددة لكل مادة، ومن خلال تقييم مستويات التفكير لديهم في المجالات الثلاثة الآتية: المعارف (knowing) والتطبيق (applying) والتفكير (reasoning). كما وفرت بيانات مرجعية تساعد في تحليل النتائج وربطها ببعض المؤشرات الخاصة بكل من الطالب والأستاذ والمدير¹⁴. ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين بحسب موقع لبنان من تقييم الرياضيات ومن تقييم الفيزياء.

14- يحضّر المركز التربوي للبحوث والإنماء تقريرًا وطنيًا حول نتائج لبنان في دراسة الـ TIMSS advanced، يسمح بفهم هذه النتائج ومقارنتها مع الواقع اللبناني.



شارك لبنان في اختبارات التقييم الدولي المتقدم TIMSS Advanced في مادة الرياضيات في الصف الثالث الثانوي فرع العلوم العامة ونال متوسطاً تقييمياً عالياً بلغ 532 علامة أي بارتفاع 32 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـ TIMSS Advanced الـ (500)، واحتل المرتبة الثانية¹⁶ بين الدول المشاركة وبفارق 47 نقطة عن المرتبة الثالثة أي روسيا (485) والولايات المتحدة الأمريكية (485)، وأكثر من باقي دول OCDE «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية». وهذه النتائج يمكن أن تعكس حسن تعليم مادة الرياضيات في الصفوف الثانوية مقارنة مع التوجهات العالمية في تعليم هذه المادة.

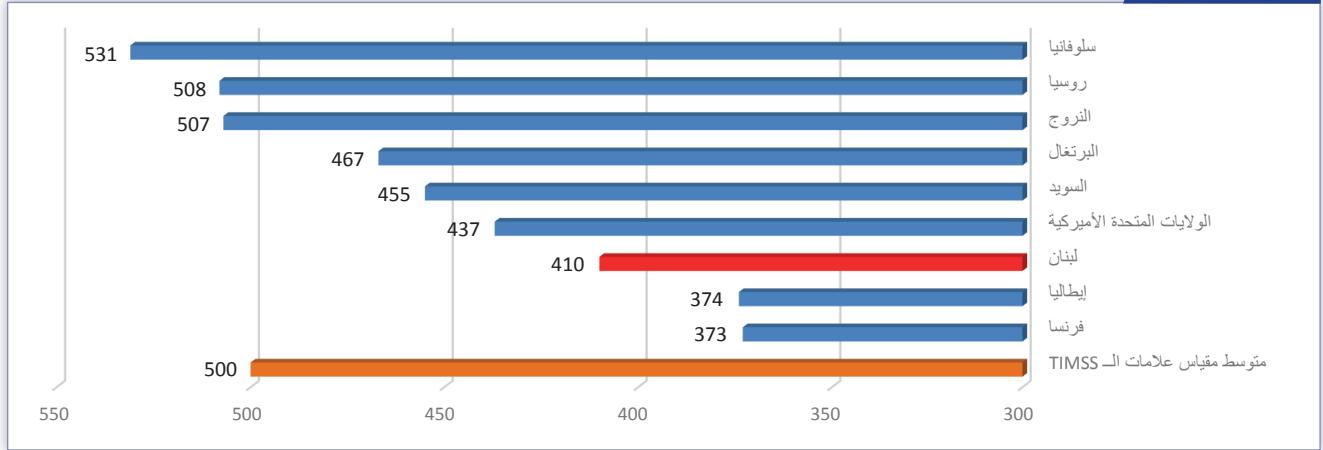
غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن التلامذة المشاركين في هذه الدراسة تم اختيارهم من فرع العلوم العامة حصرياً، نظراً لملاءمة منهج هذا الصف مع اختبار TIMSS Advanced، وأن العينة المختارة تشكل فعلياً 3,9% من تلامذة لبنان في عمر تلميذ الصف الثالث الثانوي نفسه، بينما تشكل في فرنسا 21.5% وفي إيطاليا 24.5% من السكان في العمر نفسه. بمعنى آخر، إن هذه العينة الشديدة الاصطفاء يمكن أن تسوّغ هذه النتائج المرتفعة.

15- IEA's Trends in International Mathematics and Science Study - TIMSS 2015 - 15

16- في الواقع تفوق على تلامذة لبنان تلامذة روس ممن يتابعون منهاجاً مكثفًا في الرياضيات يتضمن ست ساعات تعليم إضافية. وبالمقارنة مع باقي تلامذة روسيا يأتي لبنان في المرحلة الأولى.

موقع لبنان في تقييم الفيزياء (TIMSS Advanced)

مؤشر 28



حصل لبنان في الفيزياء على متوسط تقييمي بلغ 410 علامات، وقد حلّ مباشرة بعد الولايات المتحدة (437) وقبل إيطاليا (374) وفرنسا (373) ولكنه بقي بعيداً عن متوسط مقياس علامات TIMSS Advanced الـ (500)، بـ 90 نقطة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلامذة لبنان قدموا اختباراً TIMSS Advanced باللغة الأجنبية (فرنسية/إنكليزية)، بينما اعتمدت الدول العربية الأخرى المشاركة باللغة العربية كونها تعلّم العلوم والرياضيات باللغة العربية.

تسهم هذه المؤشّرات في تبيان بعض الاتجاهات العامّة في تطوّر نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان منذ العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017، من أبرزها:

1. تزايد العدد الإجمالي للتلامذة في التعليم العام ما قبل الجامعي في العام الدراسي 2011-2012، إلى العام الدراسي 2016-2017، بنسبة 12,9%،
2. في مرحلة رياض الأطفال، سجل عدد التلامذة تزايداً ملحوظاً بلغ 42,78%،
3. تناقص عدد التلامذة من حلقة إلى أخرى بين الحلقتين الأولى والثانية والحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، وبشكلٍ أوضح بين الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. كما تراجعت الأعداد في بعض الصفوف والصفوف الأعلى في الحلقة نفسها،
4. شكّلت في العام الدراسي 2016-2017 نسبة التلامذة السوريين الذين يتابعون المنهج اللبناني قبل الظهر 9,95% من مجموع تلامذة لبنان في التعليم العام ما قبل الجامعي،
5. ارتفع عدد غير اللبنانيين من التلامذة ضمن دوام بعد الظهر بنسبة بلغت 48,35%،
6. يمثّل عدد المدارس الخاصة أكثر من نصف الشبكة المدرسيّة في لبنان،
7. يشكّل حجم المدارس الوسطى (101-300 تلميذ) العدد الأكبر بين جميع قطاعات التعليم،
8. سجلت المدارس الخاصة غير المجانيّة أعلى عدد من أجهزة الكمبيوتر لكل مئة تلميذ، بحيث بلغت 5,43 في العام الدراسي 2016 - 2017،
9. تناقص عدد التلامذة اللبنانيين الفرنكوفونيّين بينما ارتفع عدد التلامذة الأنكلوفونيّين،
10. إن ضخ زهاء 2300 أستاذاً ثانويّاً نجحوا في مباراة مجلس الخدمة المدنية ويتم إعدادهم حالياً في كلية التربية- الجامعة اللبنانيّة سوف يسهم في تحسين الوضع تدريجيّاً ضمن التعليم الرسمي،
11. ما زال أكثر من نصف المعلمين في لبنان من حملة الإجازات الجامعية غير التربويّة،
12. يضمّ القطاع الرسمي العدد الأكبر من المعلمين المنضوين إلى الفئات العمريّة العليا (51 سنة وما فوق)، يليه الخاص المجاني بينما يضمّ القطاع الخاص غير المجاني معلمين من الفئة الشابة،

13. تدنى معدل التلامذة للمعلم الفعلي الواحد في القطاع الرسمي (9) مقابل ارتفاعه في القطاع الخاص غير المجاني (21) وذلك نتيجة احتساب ساعات المتعاقدين مع ساعات أساتذة الملاك في التعليم الرسمي في العام الدراسي 2016-2017.
14. يبلغ معدّل ساعات التعليم الأسبوعية للمعلّم المتعاقد في التعليم الرسمي أدنى المستويات وهذا ما يفسّر معدّل التلامذة للمعلّم الفعلي.
15. أظهرت النتائج أن 10\8 من تلامذة القطاع الخاص (غير المجاني والمجاني) يصلون إلى الصف السادس الأساسي.
16. إن تلامذة القطاع الخاص الذين يتابعون تعليمهم في الصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي، لديهم فرص أفضل في الوصول إلى الصف التاسع، أي إنهاء مرحلة التعليم الأساسي، من رفاقهم الذين يتابعون تعليمهم في القطاع الرسمي (9\10 تلامذة في الخاص مقابل 8\10 في الرسمي).
17. شهدت نسبة النجاح الإجمالية في الشهادة المتوسطة ارتفاعاً تدريجياً من 66.70 % في العام 2012 إلى 81.81 % في العام 2017.
18. إن نسبة نجاح الإناث في الامتحانات الرسميّة للشهادة المتوسطة تفوق دائماً نسبة نجاح الذكور.
19. تفوقت الإناث على الذكور بفارق 6 نقاط في العام 2017 في شهادة الثانوية العامة فرع العلوم العامة.
20. تميّزت الإناث من الذكور بفارق 18 نقطة في العام 2017 في فرع الآداب والإنسانيات.
21. تفوّقت نسب نجاح الإناث على نسب نجاح الذكور بفارق 13 نقطة عام 2017 في فرع الاجتماع والاقتصاد.
22. ارتفعت نسبة النجاح في القطاع الخاص في فرعي علوم الحياة 40 % والاجتماع والاقتصاد 41 % بين العامين 2016 و2017.
23. نال لبنان في الفهم الكتابي 347 علامة، بفارق 146 نقطة نسبةً للمتوسط الدولي للـ PISA، والبالغ 493 نقطة.
24. شارك لبنان في اختبارات التقييم الدولي TIMSS في مادة الرياضيات في الصف الثامن الأساسي، ونال

متوسطاً تقيميّاً بلغ 442 علامة أي أقلّ بـ 58 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـ (500) TIMSS، واحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية المشاركة.

25. نال لبنان متوسطاً تقيميّاً عاليّاً بلغ 532 علامة أي بارتفاع 32 نقطة عن متوسط مقياس علامات الـ (500) TIMSS Advanced، واحتل المرتبة الثانية بين الدول المشاركة وبفارق 47 نقطة عن المرتبة الثالثة،

26. سجّل لبنان معدّلات متدنية في الفهم الكتابي للّغتين الفرنسيّة والإنكليزيّة وفي الرياضيات والعلوم نسبةً للمتوسّط الدوليّ لاختبار PISA،

27. احتل لبنان المرتبة الثالثة في الرياضيات والمرتبة السابعة بين الدول العربيّة المشاركة في TIMSS للصف الثامن الأساسي عام 2015، لكنّ متوسطاته كانت أدنى من المتوسطات العالمية،

28. احتل لبنان المرتبة الثانية عالمياً في مادة الرياضيات في الصف الثالث الثانوي فرع العلوم العامة ضمن اختبار TIMSS 2015، والمرتبة السابعة عالمياً في الفيزياء.

انطلاقاً من هذا الواقع، كيف يمكن مقارنة نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان على أربعة معايير أساسية للجودة: الفعاليّة، الجدوى، العدالة، والتزام التلامذة واندفاعهم؟

إلى أي مدى يمكن اعتبار نظام التعليم في لبنان فعالاً؟ بشكل عام، تعكس مستويات التحصيل في الشهادتين المتوسطة والثانوية أداءً جيّداً لتلامذة لبنان، بينما تأتي نتائج PISA و TIMSS لمن هم في نهاية الحلقة الثالثة من مرحلة التعليم الأساسي بنتائج متدنية عالمياً على صعيد الفهم الكتابي باللغة الأجنبية، وعلى صعيد الرياضيات والعلوم. يستدعي ذلك فهم النتائج وتشخيصاً دقيقاً وعميقاً للواقع. من جهة أخرى، إن تفوق تلامذة العلوم العامة في الرياضيات ضمن اختبار TIMSS Advanced إنّما يدلّ على تطابق وعلى فعاليّة التعليم في هذه المادّة مقارنةً بالتوجهات العالميّة، غير أنّ التلامذة المعنيين لا يمثلون سوى شريحة محدودة جدّاً من تلامذة لبنان. بمعنى آخر، يبدو أنّ النظام التعليمي اللبناني يحقق أهدافه بشكل أفضل ضمن فئات معينة من التلامذة. مع الإشارة إلى بروز تفوّق الفتيات على الفتيان في مستوى التحصيل في الامتحانات الرسميّة.

هل يعتبر نظام التعليم في لبنان ذات جدوى عالية؟ يبيّن هذا الإصدار توافر الموارد البشرية في الهيئات التعليميّة، إضافةً إلى توافر المدارس التي يبدو أن بعضاً منها غير موزع جغرافياً بحسب الحاجة نظراً لارتفاع نسب المدارس الصغيرة (أقل من 100 تلميذ). كما يشير إلى نقص في الإعداد التربوي الأساسي لأكثر من 90 % من المعلمين، ونقص في أجهزة الكمبيوتر ضمن المدارس، ما يمكن أن يضعف استعمال التكنولوجيا ويخفف من نوعيّة التعليم. وتحتاج الصورة لتكتمل في هذا المجال إلى مؤشرات إضافيّة حول الإنفاق على التعليم وحول التطوير المهني للمعلمين في أثناء الخدمة.

هل نظام التعليم في لبنان عادل؟ رغم عدم توافر معطيات حول نسب الالتحاق والتسرّب، تفيد المؤشرات حول وفرة المدارس وارتفاع أعداد أفراد الهيئتين الإداريّة والتعليميّة إلى أن نظام التعليم في لبنان يتجه نحو تأمين مقعد دراسي لكل مواطن لبناني وغير لبناني على الأراضي اللبنانيّة بعمر الدراسة، وإتاحة فرص تعليم مجانيّ مفتوح ضمن أي صف وأية مرحلة من شأنها تسهيل التحاق التلامذة وعدم تسربهم لأسباب ماديّة. من ناحية أخرى، إنّ عدم تطبيق قانون إلزاميّة التعليم وتراجع أعداد التلامذة مع تقدّم الصف ومرحلة التعليم في التعليم الرسمي، وبنسب أكبر في التعليم الخاص، تشير إلى أن نظام التعليم لا يزال يسمح بتسرّب التلامذة، وإلى أنه يصطفي التلامذة ذات مستويات الأداء الأفضل، وبخاصّة في القطاع الخاص. وعليه، فإن عدالة النظام التعليمي في لبنان لا تزال بحاجة إلى تطوير جدّي بفضل تعاون حثيث بين الدولة والمجتمع الأهلي، وبين مختلف القطاعات التعليميّة.

وماذا بالنسبة إلى دافعيّة المتعلّمين والتزامهم؟ يحتاج النظام التعليمي في لبنان إلى المزيد من الدراسات والتقضيّ حول تصوّرات التلامذة وخبراتهم في المدرسة، وحول المناخ المدرسي السائد بغية الحكم على هذا المعيار.

خلاصة القول إن نظام التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان يسلك درب التطوير المستمر، الذي يظهر تدريجيّاً وببطء، ولكنه لا يزال يحتاج إلى المزيد من الجهود لتحقيق نقلة نوعيّة تضمن انتقال المجتمع اللبناني إلى عصر جديد من النمو والكفاءة.